



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية و علوم التسيير
قسم العلوم المالية و المحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة : المالية و المحاسبة تخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

تحت إشراف الأستاذ :

مدوري نورالدين

مقدمة من طرف الطالب :

شريف حسام الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا	برياطي حسين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مقررا	بدوري نور الدين	أستاذ محاضراً	جامعة مستغانم
مناقشا	ولد سعيد محمد	أستاذ مساعد أ	جامعة مستغانم

السنة الجامعية 2018 / 2019



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم
كلية العلوم الاقتصادية, العلوم التجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم المالية والمحاسبة

مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي
شعبة : المالية والمحاسبة تخصص : تدقيق محاسبي و مراقبة التسيير

دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية

دراسة حالة البنك الوطني الجزائري (BNA)

تحت إشراف الأستاذ :

مدوري نورالدين

مقدمة من طرف الطالب :

شريف حسام الدين

أعضاء لجنة المناقشة

الصفة	الإسم و اللقب	الرتبة	الجامعة
رئيسا		أستاذ	جامعة
مقررا		أستاذ	جامعة
مناقشا		أستاذ	جامعة

السنة الجامعية 2018 / 2019

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الإهداء

هانحن اليوم والحمد لله نطوي سمر الليالي وتعب الأيام وخلاصة مشوارنا بين دفتي هذا العمل المتواضع بفضل الله سبحانه وتعالى والذي نهديه:

إلى منارة العلم والإمام المصطفى إلى الأمي الذي علم العالمين إلى سيد الخلق إلى رسولنا الكريم سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم

إلى الينبوع الذي لا يمل العطاء إلى من حاكمت سعادتي بخيوط منسوجة من قلبها إلى والدتي العزيزة.

إلى من سعى وشقى لأنعم بالراحة والهناء الذي لم يبخل بشئ من أجل دفعي في طريق النجاح الذي علمني أن أرتقي سلم الحياة بحكمة وصبر إلى والدي العزيز ، إلى من حبهم يجري في عروقي إخوتي الأعزاء...

إلى من سرنا سويا ونحن نقطف ثمار تعلمنا إلى أصدقائي وزملائي.

إلى من علمونا حروفا من ذهب وكلمات من درر وأسمى وأجلى عبارات في العلم إلى من صاغوا لنا علمهم حروفا ومن فكرهم منارة تنير لنا سيرة العلم والنجاح إلى أساتذتنا الكرام.

إلى كل من وسعهم ذاكرتي ولم تسعهم مذكرتي إلى كل من تمنى لي النجاح ولو بلسان إلى كل هؤلاء اهدي لهم ثمرة جهدي.

الشكر و التقدير

الحمد لله الذي أصبغ علينا نعمه ظاهرة وباطنة، وفضلنا على كثير ممن خلق تفضيلاً.

أولاً أشكر المولى عزوجل وأحمده على توفيقه لي في انجاز هذا العمل ثم أتوجه بالشكر إلى الأستاذ المحترم "مدوري نورالدين" الذي أشرف وساهم بتوجيهاته القيمة ، وأشكر كل الأساتذة الذي قاموا بتدريس طلبة ماستر الدقيق المحاسبي دفعة 2019 كما أتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى كل من ساعدوني من قريب أو بعيد في مشوار الحياة والدراسة،

ولا يفوتني أن أشكر كل موظفي و عمال وكالة البنك الوطني الجزائري بوادي رهيو وبالأخص المسؤول المشرف على تربيصي في الوكالة المكلف بالدراسات السيد غول مصطفى الذي لم يبخل علي بالمعلومات التي أفادتني لإتمام هذا العمل.

كما أتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة كلية العلوم الاقتصادية ،تجارية وعلوم التسيير بجامعة عبد الحميد ابن باديس بفضل الله ثم بفضلهم وصلنا إلى هذا المستوى من المعرفة.

فهرس المحتويات

رقم الصفحة	العنوان
	بسملة
	الإهداء
	شكر وتقدير
أ	فهرس المحتويات
د	فهرس الجداول والأشكال
1	المقدمة العامة
	الفصل الأول: الإطار النظري لعملية المراجعة
4	تمهيد
5	المبحث الأول: عموميات حول المراجعة
5	المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة ومفهومها
7	المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة
9	المطلب الثالث: أنواع المراجعة
15	المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية
15	المطلب الأول: المراجعة الداخلية تعريفها، أهدافها وأهميتها
17	المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية
18	المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية
21	المبحث الثالث: تنفيذ المراجعة الداخلية

21	المطلب الأول : منهجية المراجعة الداخلية
25	المطلب الثاني : مسؤوليات ومهام إدارة المراجعة الداخلية
26	المطلب الثالث : وسائل وأدوات المراجعة الداخلية
30	خلاصة الفصل
	الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك
31	تمهيد
32	المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البنك
32	المطلب الأول : تعريف البنك
34	المطلب الثاني : نشأة وتطور البنك
35	المطلب الثالث : أهمية ودور البنوك
37	المبحث الثاني : ماهية القروض
37	المطلب الأول : القروض تعريفها، أهميتها ووظائفها
38	المطلب الثاني : أليات منح القروض
42	المطلب الثالث : مخاطر منح القروض
44	المبحث الثالث : آلية الرقابة على عملية منح القروض
44	المطلب الأول : المراقبة البنكية لمخاطر منح القرض
45	المطلب الثاني : تقييم مخاطر منح القرض
46	المطلب الثالث : برنامج المراجعة
49	خلاصة الفصل
	الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

50	تمهيد
51	المبحث الأول : تقديم العينة محل الدراسة
51	المطلب الأول : نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله
54	المطلب الثاني : التعريف بالوكالة ، مهامها وأهدافها
55	المبحث الثاني : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية
55	المطلب الأول : المنهجية وطبيعة المتغيرات
56	المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة
57	المبحث الثالث : النتائج ومناقشتها.
57	المطلب الأول : نتائج الدراسة الميدانية
62	المطلب الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة
65	خلاصة الفصل
66	خاتمة عامة
	قائمة المراجع

قائمة الجداول والأشكال

قائمة الجداول :

الرقم	العنوان	الصفحة
1.I	جدول للرموز المستعملة في خريطة التدفق	29
1.III	عرض ملفات القرض	59
2.III	قرار منح القرض	61

قائمة الأشكال :

الرقم	العنوان	الصفحة
1.II	المراجعة الإحتياطية	47
2.II	المراجعة الوقائية	48
3.II	المراجعة الكاشفة	48
1.III	الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري	53

[المقدمة عامة]

• التوطئة :

إن الاقتصاد العالمي شهد تطورات وتحولات كان لها الشأن في التأثير على إقتصاديات الدول، فبعد أن كانت المؤسسات صغيرة الحجم تنشط في بيئة مغلقة أصبحت عبارة عن نظام ضخم يؤثر في المحيط الاقتصادي الجديد، وبعد هذه التحولات من إقتصاد مخطط تتخذ فيه القرارات بصفة إدارية ومركزية إلى إقتصاد السوق، أصبح من الضروري تكيف المؤسسات الوطنية مع هذه التحولات خاصة البنوك منها فهي العصب المحرك للمؤسسات الإقتصادية وأي خلل ينعكس على الإقتصاد ككل، وعليه فإن للبنك مركزا و دور إستراتيجي في التنمية الإقتصادية خاصة أنه أصبح يتعامل مع شركاء ومساهمين يعمل على ضمان حقوقهم ولم يعد ملكا للدولة فقط، وهذا ما يعرضه لمخاطر عديدة منها ما هي متعلقة بالمنافسة وآليات السوق.

و بقدر ما كانت التطورات الاقتصادية حافزا كانت المحك الحقيقي لعملية المراجعة، حيث أصبحت المراجعة ضرورة لا مناص منها لتزويد مختلف الأطراف الداخلية والخارجية بمعلومات تساعد في عملية اتخاذ القرار.

لقد تزايد الإهتمام بالمراجعة بشكل ملحوظ في الآونة الأخيرة من طرف الأوساط المالية، القانونية والإقتصادية لما لها من أهمية كأداة مساعدة في إعطاء صورة حقيقية لوضعية المؤسسة والشركات الإقتصادية سواء كانت صناعية. تجارية أو خدماتية نظرا لمكانة المعلومات المحاسبية للمراجعة الداخلية في المؤسسة،

على ضوء هذا فالمراجعة الداخلية أصبحت بمثابة العين الساهرة على مصالح المؤسسات عامة والبنوك خاصة، فهي تضمن حماية لأمواله بصفته معرض للأخطار، إضافة إلى أنها تعتبر أدوات للتقويم إذ تمس كل نشاطات البنك.

باعتبار القرض أهم مورد للبنك، فمراجعة القروض أمر ضروري حتى لا يخاطر البنك بأمواله و أموال الغير، فتنوع و تعدد القروض الممنوحة للعملاء وسوء متابعتها يؤدي إلى الإفلاس، وهذا ما يؤدي إلى أزمات إقتصادية واجتماعية وبفضل المراجعة الداخلية يمكن التحكم في هذه الخسائر بصفة جيدة، إلا أنه بالرغم من أهمية المراجعة الداخلية والدور القوي الذي تلعبه في الحفاظ على سمعة المؤسسة، إلا أن معظم هذه المؤسسات في الاقتصاد الوطني تفتقر إلى تطبيق هذه الوظيفة، على عكس الدول المتقدمة.

• الإشكالية الرئيسية:

من خلال ماسبق وبغية الإلمام بالموضوع من جوانب متعددة والخوض فيه بصورة أكثر عمقا وتفصيلا قمنا بطرح الإشكالية التالية:

- ما تأثير المراجعة الداخلية على فعالية البنك في منح القروض ؟

وهذه الإشكالية تدفعنا إلى طرح التساؤلات التالية :

• الأسئلة الفرعية:

1. ما المقصود بالمراجعة الداخلية؟ وما هي أهدافها. معاييرها و أدواتها؟
2. ماهي إنعكاسات تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك على لآليات منح القروض؟

3. ما هي الآليات المتبعة في البنك الوطني الجزائري "وكالة وادي رهيو 276" لمنح القروض البنكية وهل فعلا توجد في هذه الأخيرة مراجعة داخلية جادة من شأنها التقليل من مخاطر القروض؟

• **فرضيات الدراسة :**

للإجابة على التساؤلات السابقة إرتأينا إلى طرح بعض الفرضيات التي ستكون منطلق الدراسة وهي كالآتي :

1. المراجعة الداخلية هي عملية فحص وتدقيق داخل المؤسسة لإكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك بإتباع مجموعة من المعايير والإجراءات ؛
2. تتمثل إنعكاسات تطبيق المراجعة الداخلية بالبنوك في التقليل من المخاطر البنكية و الحد من أثار المخاطر إلى أدنى حد ممكن ؛
3. يمر منح القرض البنكي في البنك الوطني الجزائري بمجموعة من المراحل والآليات البنكية .كما تساهم المراجعة الداخلية في التقليل من المخاطر البنكية والحد منها.

• **أسباب ودوافع الدراسة:**

1. الرغبة في الاطلاع على المراجعة الداخلية في البنك ؛
2. الدور الكبير الذي تلعبه المراجعة الداخلية في البنوك ؛
3. إثراء المكتبة الجامعية بمثل هذه المواضيع؛
4. الميل الشخصي إلى احتراف مهنة المراجعة الداخلية ولارتباطه بالتخصص.

• **أهمية الدراسة:**

نظرا للتطورات الإقتصادية السريعة والدور الذي تلعبه القروض في دفع عجلة الإقتصاد جاءت أهمية هذه الدراسة التي تكمن في التعريف بأسس كل من وظيفة المراجعة و التدقيق البنكي إضافة إلى الإطلاع على كيفية منح و تسيير القروض ومحاولة معرفة مدى التطابق بين الجانب النظري والواقعي .

• **أهداف الدراسة :**

تتمثل أهداف هذه الدراسة فيما يلي:

1. تسليط الضوء على بعض المفاهيم المتعلقة بالمراجعة الداخلية ؛
2. التعرف على واقع المراجعة الداخلية وإبراز الدور الذي تلعبه في تحسين مردودية منح القروض البنكية ؛
3. إظهار حاجة المؤسسات البنكية إلى نظام رقابي داخلي يساعدها في كشف النقائص في عملية اتخاذ القرار التمويلي ومن ثم تصحيحها.

• **منهج الدراسة :**

طبيعة البحث إقتضت التعامل مع عدة مناهج من أجل الإلمام بمحتوي الدراسة حيث تم الاعتماد على:

1. المنهج التاريخي من خلال تتبع التطور التاريخي لظهور المراجعة.
2. المنهج الوصفي من خلال عرض الجانب النظري لتطور المراجعة و المراجعة الداخلية.
3. المنهج التحليلي في الجانب التطبيقي وذلك من خلال تحليل المعطيات المتحصل عليها.

• تقسيم الدراسة :

حتى نتمكن من الإلمام بجوانب البحث و تحليل الإشكالية المطروحة و محاولة إختبار الفرضيات المذكورة إعتدنا تقسيم الدراسة كما يلي:

- الفصل الأول: الإطار النظري للمراجعة، حيث تطرقنا إلى مفهوم المراجعة، أهدافها، أهميتها، أنواعها ومعاييرها، وتناولنا أيضا عملية تنفيذ المراجعة الداخلية ؛
- الفصل الثاني :: الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك ، تطرقنا إلى تعريف البنوك، أنواعها، دورها و نظام الرقابة فيها وكذا تعرضنا للمراجعة في العمليات البنكية ؛
- الجانب التطبيقي: تعرضنا له من خلال الفصل الثالث بدراسة ميدانية لدور المراجعة الداخلية في منح القروض في البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو 276.

• حدود الدراسة :

وتتمثل في الحدود الزمانية والمكانية كالتالي:

- الحدود الزمنية: فكانت الدراسة خلال سنة 2019
- الحدود المكانية : البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو 276

• صعوبات الدراسة :

من أهم هذه الصعوبات:

- قلة المراجع المتعلقة بالتدقيق في البنوك
- صعوبة الحصول على مكان التبرص.
- لم نتمكن من الحصول على المعلومات الكافية من البنك بسبب أن وكالة وادي رهيو فرع ليس لها صلاحيات إتخاذ قرارات منح القروض.

• مصادر البحث:

إعتدنا في دراستنا لهذا البحث على مصادر متنوعة من كتب حديثة وأخرى قديمة، ضف إلى ذلك المذكرات التي سبقت وتناولت هذا الموضوع، وإعتدنا كذلك على الجرائد الرسمية ومواقع الانترنت .

[الفصل الأول]

تمهيد

ظهرت المراجعة منذ القرن الثالث عشر عند الرومان فتطورت على مر التاريخ لتصل إلى ما هي عليه الآن، تطورت إجراءات وعمليات المراجعة من أساليب المراجعة التقليدية إلى الأساليب الحديثة المنبثقة عن الجمعيات المهنية في الولايات المتحدة وأوروبا والتي من أهمها تخطيط وتنفيذ أنشطة المراجعة ، بحيث يتم تركيز جهود إدارة المراجعة الداخلية نحو المجالات الأكثر خطورة وذات الأهمية الكبرى في المنشأة

ومن هنا ارتأينا أن نقسم الفصل إلى ثلاث مباحث :

المبحث الأول : عموميات حول المراجعة

المبحث الثاني : ماهية المراجعة الداخلية

المبحث الثالث : تنفيذ المراجعة الداخلية

المبحث الأول: عموميات حول المراجعة

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة و مفهومها¹

سنحاول في هذا المطلب تقديم لمحة تاريخية حول المراجعة لاستخلاص مفهومها و أهدافها

الفرع الأول: لمحة تاريخية عن المراجعة

تستمد مهنة المراجعة نشأتها من حاجة الإنسان إلى التحقق من صحة البيانات المحاسبية التي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته و التأكد من مطابقة تلك البيانات للواقع. وقد ظهرت هذه الحاجة أولا لدى الحكومات، حيث تدلّ الوثائق التاريخية على أنّ حكومات قدماء المصريين و اليونان كانتا تستخدم المدققين للتأكد من صحة الحسابات العامة، وكان المدقق وقتها يستمع إلى القيود المثبتة بالدفاتر و السجلات للوقوف على مدى صحتها. و هكذا نجد كلمة "مراجعة" أو "تدقيق" مشتقة من الكلمة اللاتينية "audire" ومعناها يستمع.

ثمّ اتسع نطاق التدقيق فشمّل وحدات القطاع الخاص الإقتصادية من مشاريع و منشآت مختلفة، خصوصا بعد التطور الذي حدث في علم المحاسبة بإتباع نظام القيد المزدوج كما ورد، سنة 1494 م، في موسوعة "لوقاباشيلو" تحت عنوان « Summa de Arthmitica Geametra Proportion et Proportion Action »

فقد أدت سهولة إستعمال النظام إلى انتشار تطبيقه، ذلك الانتشار الذي ساعد على تطور المحاسبة والمراجعة، فقد نشأت حاجة أصحاب المؤسسات إلى التأكد من الدقة الحسابية للسجلات و مطابقة ذلك لواقع حال المشروع، وقد زادت تلك الحاجة نتيجة اتساع حجم المؤسسات و ظهور شركات الأموال وما تضمنه ذلك من فصل بين ملكية المؤسسة و إدارتها ممّا دعا المساهمين إلى تعيين مراجعي حسابات كوكلاء عنهم بأجر للقيام بمراقبة أعمال الإدارة.

ولقد ظهرت أول منظمة مهنية في ميدان المراجعة و التدقيق في فينيسيا بإيطاليا عام 1581م حيث تأسست كلية Roxonati ، وكانت تتطلب ست سنوات تجريبية إلى جانب النجاح في الإمتحان الخاص ليصبح الشخص خبير محاسبة و أصبحت عضوية هذه الكلية في عام 1669م شرطا من شروط مزاوله مهنة التدقيق. ثم إتجهت الدول الأخرى إلى تنظيم هذه المهنة، فجاء قانون الشركات عام 1862م، ينص على وجوب التدقيق بقصد حماية المستثمرين من التلاعب بأموالهم، ولقد دفع هذا القانون بمهمة المراجعة خطوات هامة إلى الأمام حيث ساعد على الاهتمام بها وانتشارها بسبب الحاجة التي نشأت من جراءه. و تفاوتت الدول على تبني هذه المهنة، فكانت بريطانيا سنة 1854 م، فرنسا سنة 1881 م و الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1896 م

. ففي الفترة ما بين 1930 م – 1940م، أي بعد الأزمة الاقتصادية العالمية 1929 م، تضاعفت وسائل المراجعة. فقد أقامت بورصة نيويورك لجنة خاصة بالسوق المالية و التي ألزمت كلّ مؤسسة عضو في البورصة أن تتأكد و تتحقق من حساباتها عند خبراء خارجين وذلك بهدف إلى حماية مصالح المساهمين والأطراف الأخرى. وفي عام

1 خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية دار وائل للنشر عمان 2000 ص 18,19,20

1939م، ظهرت فضيحة "MC Kessou and Robins" نتيجة توزيع مزور وخاطئ للميزانية الحالية . مما أدى إلى نشر وثيقة خاصّة تعرض بالتفصيل إجراءات المراجعة.

بالتالي فقد ساهمت الأزمات والفضائح المالية في ترسيخ مفهوم و ضرورة المراجعة في المؤسسات الاقتصادية. كما أنّ تضرر السياسة المالية للدول وأخذها بأسلوب فرض الضرائب على الدّخل، قد أظهر نوعاً جديداً من الرقابة ألا وهي الرقابة الضريبية و من أدواتها التدقيق الضريبي . وعلى إثر ذلك، توسّع مفهوم المراجعة كما تحدت تدريجياً المبادئ و التقنيات التي ساهمت بقسط كبير في تحسين و رفع درجة التحقق و التأكد من نوعية المعلومات في المؤسسات .

الفرع الثاني: مفهوم المراجعة

سننظر لعدة تعاريف لبعض الاقتصاديين و نتناول المراجعة من زوايا مختلفة.

لقد تمّ نشر تعريف المراجعة سنة 1977م من طرف الاتحاد الأوروبي لخبراء الاقتصاد و المحاسبة: " إنّ هدف المراجعة من الناحية المالية هو التعبير عن رأي إذا ما كانت هذه النتائج المالية لآخر السنة تعطي صورة صادقة و حقيقية عن أعمال المؤسسة مع التأكد من تطبيق الإجراءات و القوانين المعتمدة في المؤسسة¹ .

وجاء تعريف آخر عن المراجعة على لسان جمعية المحاسبة الأمريكية: " هي عملية منتظمة للحصول على القرائن المرتبطة بالعناصر الدالة على الأحداث الاقتصادية و تقديمها بطريقة موضوعية لغرض التأكد من درجة مساهمة هذه العناصر للمعايير الموضوعية ثم توصيل نتائج ذلك إلى الأطراف المعنية" .

أما تعريف خالد أمين عبد الله: "هي عملية منتظمة و موضوعية للحصول على أدلة إثبات و تقويمها فيما يتعلق بحقائق حول وقائع و أحداث اقتصادية و ذلك للتحقق من درجة التطابق بين تلك الحقائق و المعايير المحددة وإيصال النتائج إلى مستخدمي المعلومات المهتمين بذلك التحقق" .

و عرّف « Germond » و « Banmoult » المراجعة على أنها : « إختبار تقني صارم و بناء بأسلوب فني من طرف مهني ، ومؤهل بغية إعطاء رأي محلل على نوعية و مصداقية المعلومات المالية المقدمة من طرف المؤسسة على مدى إحترام الواجبات في إعداد هذه المعلومات في كل الظروف، و على مدى إحترام القوانين والمبادئ المحاسبية المعمول بها في التعبير عن الصورة الصادقة للموجودات و الوضعية المالية و نتائج المؤسسة » .

مهما تعددت التعاريف واختلفت زاوية النظر فيها فخلاصة القول أن المراجعة هي عبارة عن : " تحقيق و بحث يهدف إلى تقييم الإجراءات المحاسبية و الإدارية و غيرها السارية داخل المؤسسة وذلك لتقديم ضمانات لكل من يهمه الأمر من مسيرين شركاء ، نقابة و بنوك الخ حول صحة و مصداقية المعلومات الموضوعية تحت تصرفهم و التي تمثل واقع المؤسسة "

1 محمود التهامي طواهر، مسعود صديقي المراجعة و تدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية 2005 ص 10

بالتالي، فإن عملية المراجعة تشمل الفحص، التحقيق و التقرير:

أ- الفحص: هو التأكد من صحة قياس العمليات التي تم تسجيلها و تحليلها و تبويبها و هو فحص القياس الحسابي للعمليات المالية الخاصة بالنشاط المحدد للمشروع.¹

ب- التحقيق: و يقصد به إمكانية الحكم على صلاحية القوائم الحالية النهائية كتعبير سليم لأعمال المشروع عن فترة مالية معينة و كدلالة على وضعه المالي في نهاية تلك الفترة .

وهكذا فإن الفحص و التحقيق وظيفتان مترابطتان يقصد بهما تمكين المدقق من إبداء رأيه الفني المحايد فيما إذا كانت عمليات القياس للمعاملات المالية قد أفضت إلى إثبات صورة عادلة لنتيجة أعمال المشروع ومركزه المالي.

ج- التقرير: يقصد به بلورة نتائج الفحص و التحقيق و إثباتهما في تقرير يقدم إلى من يهمه الأمر داخل المؤسسة وخارجها، وهو ختام عملية المراجعة حيث يبين فيه المدقق رأيه الفني المحايد في القوائم المالية ككل من حيث تصويرها لمركز المؤسسة المالي وبيان عملياته بصورة سليمة و عادلة. و تعني عبارة التعبير ب " عدالة " توافق البيانات الواردة في القوائم المالية من واقع المؤسسة، وهذا يتطلب من هذه البيانات أن تكون سليمة محاسبيا و وافية، أي لم يحذف شيء منها، وأن المراجع يشهد بذلك كله. و سنتطرق لمراحل تنفيذ المراجعة بشيء من التفصيل في المبحث الثالث .

المطلب الثاني: أهمية وأهداف المراجعة

الفرع الأول : أهمية المراجعة

تتجلى أهمية المراجعة في كونها وسيلة لا غاية ، حيث تهدف هذه الوسيلة إلى خدمة الأطراف للقوائم المالية بحيث تعتمد عليها في إتخاذ قراراتها ورسم سياستها و أهدافها . فتعتمد إدارة المؤسسة اعتمادا كليا على البيانات المحاسبية في وضع الخطط ومراقبة الأداء وتقييمه ومن هنا تحرص على أن تكون تلك البيانات صحيحة وتعكس الحالة الفعلية والسليمة أي تكون مدققة من قبل هيئة فنية محاسبية.

يعتمد المستثمرون على هذه القوائم عند اتخاذ قراراتهم الاستثمارية وتوجيه مدخراتهم إلى ما يحقق لهم أكبر عائد ممكن ولكي تكون هذه القرارات والتوجيهات سليمة يجب أن تكون هذه القوائم على الأقل تعكس معلومات يمكن الوثوق بها وهذا إنطلاقا من تأشير المراجع الذي يؤكد ذلك.

كما تعتمد البنوك على هذه القوائم المالية المدققة من قبل هيئة فنية محايدة عند قيامها بدراسة الوضعية المالية والمركز المالي الحقيقي للمؤسسة عند طلب هذا الأخير لمجموعة من التسهيلات الائتمانية منها، أو طلب قروض.

1 المشروع يقصد به هنا المؤسسة،

ويعتمد كذلك الاقتصاديون في هياكل الدولة على هذه القوائم للوصول إلى تحديد المؤشرات الوطنية منها مثلاً الدخل القومي الناتج الداخلي الخام... الخ، والقيام بعملية التخطيط الاقتصادي واتخاذ قرارات تنموية تخدم الصالح العام لهذا وجب أن تكون المعلومات الظاهرة على هذه القوائم المالية تعبر عن واقع فعلي للمؤسسة.

أما الجهات الحكومية وأجهزة الدولة المختلفة فتعتمد على القوائم المدققة لأغراض كثيرة منها التخطيط والرقابة، وفرض الضرائب وتحديد الأسعار وتقديم الإعانات لبعض الأنشطة والقطاعات... الخ.

وكذلك نقابات العمال تعتمد على القوائم المالية عند التفاوض مع الإدارة بشأن الأجور والمشاركة في الأرباح وما شابه ذلك، لذلك وجب أن تكون هذه القوائم عاكسة لصورة فعلية لحال المؤسسة.

الفرع الثاني : أهداف المراجعة

صاحب تطور مهنة المراجعة تطور ملحوظ في أهدافها ومدى التحقق والفحص وكذلك درجة الاعتماد على الرقابة الداخلية. فقديمًا كانت مهنة المراجعة مجرد وسيلة لتحديد ما قد يوجد في الدفاتر والسجلات من أخطاء، غشٍّ أو تلاعب. أي كان هدفها قاصراً على التأكد من الدقة الحسابية للدفاتر والسجلات وما تحويه من بيانات، ومطابقة القوائم المالية مع الدفاتر والسجلات دون إبداء رأي فني محايد. لكن هذه النظرة لعملية المراجعة تغيرت عندما قرر القضاء صراحة، عام 1897، إن اكتشاف الأخطاء والغش ليس الهدف الوحيد للمراجعة، وأنه ليس مفروضاً في المدقق أن يكون جاسوساً أو بوليسياً سرّياً، ويجب على المدقق أن يبدأ عمله وهو يشكّ فيما يقدم إليه من بيانات، عليه أصبح في تلك الحقبة الزمنية من واجب المراجع القيام بمراجعة انتقادية من منظمة للدفاتر والسجلات وإصدار رأي فني محايد يضمنه في تقريره الذي يقدمه للمساهمين (أو من قام بتعيينه) عن نتيجة فحصه.

فأصبحت الأهداف كما يلي¹:

- التأكد من صحة ودقة البيانات المحاسبية المثبتة في دفاتر المشروع وسجلاته و تقرير مدى الاعتماد عليها.
- الحصول على رأي فني محايد حول مطابقة القوائم المالية كما هو مقيد في الدفاتر والسجلات.
- اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غشٍّ.
- تقليل فرص الأخطاء والغشٍّ عن طريق زيارات المدقق المفاجئة للمشروع وتدعيم أنظمة الرقابة الداخلية المستخدمة لديه

أمّا في الوقت الحالي فقد توسّعت أهداف المراجعة في ظلّ توسّع أهداف المؤسسات وهي تشمل:

- مراجعة الخطط ومتابعة تقييمها والتعرف على ما حققته من أهداف ودراسة الأسباب التي حالت دون الوصول إلى الأهداف المحددة.

1 خالد راغب الخطيب و عليل محمود الرفاعي الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان الأردن، ص: 11

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية المراجعة

- تقييم نتائج الأعمال بالنسبة إلى ما كان مستهدفا منها.
- القضاء على الإسراف من خلال تحقيق أقصى كفاية إنتاجية في جميع نواحي النشاط.
- تحقيق أقصى قدر ممكن من الرفاهية لأفراد المجتمع
- تخفيض خطر المراجعة وذلك لصعوبة تقدير آثار عملية التدقيق على العميل أو المنشأة محل التدقيق.

المطلب الثالث: أنواع المراجعة

إن تبني نوع معين من المراجعة و ملائم للمؤسسة و لنظام المعلومات المحاسبية داخلها من شأنه أن يسمح بتحقيق الأهداف المتوخاة منها ، وبالتالي المساهمة المباشرة في تقويم نظام المراجع و المحافظة على استمراريته، سوف نميز بين مختلف أنواع المراجعة التي يمكن أن يكون الاختلاف بينها على حسب اختلاف الزاوية التي ينظر للمراجعة من خلالها فقط، فيمكن أن نجد عدة أنواع حسب عدة زوايا¹ :

أولاً: أنواع المراجعة من حيث ملكية المؤسسة:

قد تكون المؤسسة موضوع المراجعة مملوكة ملكية خاصة أو عامة أو مختلطة، ففي هذا المجال يمكن تقسيم المراجعة إلى نوعين:

أ- مراجعة عامة. ب-مراجعة خاصة.

أ- المراجعة العامة:

تنصب المراجعة العامة على المؤسسات ذات الصبغة العمومية و الحكومية في حد ذاتها، والتي تخضع للقواعد الحكومية الموضوعية، والأموال المستقلة في هذا النوع من المؤسسات لها صبغة المال العام و تمتلكها الدولة و لها الرقابة المباشرة عليها وهي إلزامية وفقا للقانون، و يقوم جهاز الرقابة التابع للدولة بفحص حساباتها و تقديم تقريره السنوي عنها، و هذا الجهاز متخصص في الرقابة المالية و رقابة تنفيذ الموازنة و حسابات الدولة، و الإدارات و المؤسسات التابعة لها.

ويتبلور دور هذا الجهاز في القيام بالسهرة على الأموال العمومية المودعة في خزانة الدولة. ونجد هذا النوع من الرقابة خاصة لدى الدول التي كانت تنتمي للنظام الاشتراكي أين كانت المصلحة العامة هي سيدة الاقتصاد و كانت تتم عملية المراجعة من خلال عمليات رقابية مختلفة :

- مراقبة استعمال هذه الأموال و مدى تطابق هذا الاستعمال و القوانين.
- الفصل في صحة و قانونية معاملاتها و حساباتها.
- ملاحقة و محاكمة المسؤولين المخالفين للقوانين و الأنظمة المتعلقة بها.

ب- المراجعة الخاصة:

1 خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع 2012-01-01 ص 24

هي مراجعة المؤسسات التي تكون ملكيتها للأفراد مهما كان الشكل القانوني لهذه المؤسسات (أموال أو شركات تضامن، ذات مسؤولية محدودة، جمعيات، نوادي....). وسميت مراجعة خاصة لأن الذي يملك رأس المال عدد من الأفراد إما كبير، متوسط أو محدود كالمؤسسات الفردية.¹

ثانيا: أنواع المراجعة من حيث الإلزام القانوني: تنقسم المراجعة من حيث الإلزام إلى:²

- مراجعة إلزامية يتطلبها القانون (إجبارية).

- مراجعة إختيارية لا يلزم بها القانون.

أ. المراجعة الإلزامية:

المراجعة الإلزامية هي تلك المراجعة التي نص القانون على الوجوب القيام بها، و ألزم بها المؤسسات التي لها شكل قانون محدد، ففي الجزائر على سبيل المثال قد أخضع المشرع من خلال القانون التجاري في مادته رقم 609 شركات المساهمة للقيام بعملية المراجعة، أما في الشركات ذات المسؤولية المحدودة وشركة التضامن فأعفاها من إلزامية القيام بعملية المراجعة.³

ب. المراجعة الاختيارية:

وهي المراجعة التي تختارها المؤسسة هي بنفسها دون أي إلزام قانوني، فكثيرا من الدول لا تلزم قانونيا مراجعة حسابات بعض المؤسسات، إلا أن قوانين الضرائب والتي تطلب اعتماد حسابات هذه المؤسسات و مستنداتها و بياناتها المالية من أحد المحاسبين، فالمحاسب في هذا المجال يقوم بتسجيل العمليات المالية و تصنيفها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها، واستخراج البيانات الختامية لها بغض النظر عن مراجعتها من قبل مراجع خارجي مستقل .

ف نجد أن الشركات ذات المسؤولية المحدودة أو شركات التضامن أو ذات الشخص الوحيد يلجأ أصحابها بالاستعانة بخدمات المراجع الخارجي بغية الاطمئنان على صحة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي المستخدم، و به الاطمئنان على نتائج الأعمال و تطورات الحالة المالية للمؤسسة، إذ أن هذه المعلومات تتخذ كأساس لتحديد حقوق الشركاء و خاصة في حالات الانفصال أو انضمام شريك جديد حيث

¹ محمد ياسين غادر، تقييم دور أجهزة الرقابة في المجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكل عام، نشرة إلكترونية شهرية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تشرين أول - كانون أول، 2003، ص 16

2 خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 31

3 القانون التجاري للجمهورية الجزائرية المادة 609

أن المشرع الجزائري نص في القانون التجاري في مادته 584 على تعيين مندوب للحسابات في حالة الاقتضاء لذلك.

ثالثا: أنواع المراجعة من حيث القيام بعملية المراجعة:

يمكن التمييز بين نوعين من المراجعة من حيث القيام بعمليات المراجعة:

أ- مراجعة كاملة.

ب- مراجعة جزئية.

أ- المراجعة الكاملة:

المقصود بالمراجعة الكاملة أن يترك للمراجع إطارا غير محددا للعمل الذي يؤديه، ولا تضع الإدارة أو الجهة التي تعيين المراجع أية قيود على نطاق أو مجال عمل المراجع¹، كما يترك للمراجع أن يقوم باختبار الاختيارات الضرورية والتي يراها أنها مناسبة وذلك انطلاقا من خلال خبرته، وأن يبذل العناية المهنية اللازمة في عمله وهو مسؤول عن أي أضرار تنشأ عن تهاونه في أي ناحية من نواحي العمل.

ب- المراجعة الجزئية:

وهي تلك المراجعة التي يقتصر فيها عمل المراجع على بعض العمليات المحددة أو المعينة في مهمته، كأن يوكل للمراجع الخارجي بمراجعة بند معين من مجموع البنود، كمراجعة المخزون فقط أو الديون أو الحقوق، وهذا النوع من المراجعة من بين الأنواع الأكثر تطبيقا وانتشارا في المراجعة الخارجية، وفي هذا النوع من المراجعة لا يكون المراجع مسؤولا عن أي أضرار قد تنشأ أو يتم اكتشافها فيما بعد، إلا عن الحالات الجزئية المكلف بمراجعتها، أي إبراء ذمة المراجع من أي قصور وإهمال في مراجعة بند لم يعهد إليه².

رابعا: أنواع المراجعة من حيث مدى فحص وحجم الاختبارات:

تنقسم المراجعة في هذا المجال إلى نوعين هما:

أ- مراجعة شاملة (تفصيلية).

ب- مراجعة إختيارية.

أ- المراجعة الشاملة (التفصيلية):

¹ عبد الفتاح الصحن وآخرون، أسس المراجعة، دارالشباب الجامعية، الإسكندرية، ب ط ، 2003، ص 43.

² محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 23.

يقوم المراجع في هذا النوع من المراجعة بمراجعة جميع القيود والدفاتر والسجلات والحسابات والمستندات، أي القيام بمراجعة جميع المفردات محل الفحص. وهنا يمكن أن نجد الشمولية بالنسبة إلى بند معين أو قد تكون بالنسبة لجميع عمليات المؤسسة، على حسب ما يقتضيه العقد المبرم بين المراجع وأصحاب المؤسسة والذي يوضح طبيعة وشكل المراجعة والبند أو البنود المراد مراجعتها.

ونجد أن هذا النوع من المراجعة يصلح في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الحجم، أما في المؤسسات كبيرة الحجم فسوف يؤدي استخدامها إلى زيادة أعباء عملية المراجعة وتعارضها مع عاملي الوقت والتكلفة وربما عرقلت السير العادي للنشاط داخل المؤسسة.

ب- المراجعة الاختيارية:

في هذا النوع يقوم المراجع بمراجعة جزء من الكل، حيث يقوم باختبار عدد من المفردات (عينة) لكي تخضع لعملية الفحص ليعمم بعد ذلك نتائج هذا الفحص على مجموع المفردات (المجتمع) التي تم اختيارها هذا الجزء منها.

إن هذا النوع من المراجعة نجده خاصة عند قيام المراجع بعملية مراجعة مؤسسات ذات الحجم الكبير وذات العمليات المتعددة بصورة كبيرة والتي يصعب فيها المراجعة الشاملة لكل العمليات (المفردات).¹

ويتوقف تحديد حجم العينة إلى عدة اعتبارات، من أهمها ما يظهره فحص المراجع لنظام الرقابة الداخلية المتبع في المؤسسة من جهة ومن مدى إمكانية تطبيق إجراءات المراجعة الاختيارية من جهة أخرى، إلا أن ما تم ملاحظته أنه يتم اختبار وتحديد حجم العينة انطلاقاً من رؤية شخصية يغلب عليها طابع الخبرة المكتسبة للمراجع، دون أي استعانة بطرق علمية، كاعتماد طرق إحصائية في عملية اختبار وتحديد حجم العينة.

إلا أن وقوع المراجع في أخطاء عن عملية الفحص أثناء عملية التعميم على كافة أفراد المجتمع والتي أساسها كان حول سوء تمثيل مفردات العينة لكامل المجتمع إلى ظهور الحاجة إلى تحسين طريقة تحديد واختيار مفردات العينة وهذا من خلال الاعتماد على الأدوات الإحصائية المناسبة لاختيار العينة التي تمثل أحسن تمثيل لمفردات المجتمع ككل.²

خامساً: أنواع المراجعة من خلال توقيت عملية المراجعة:

تنقسم المراجعة من حيث توقيت عملية المراجعة إلى نوعين:

أ- مراجعة مستمرة.

¹ عبد الفتاح الصحن، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 44

² محمد التهامي طواهر، مرجع سبق ذكره، ص 30.

ب- مراجعة نهائية.

أ- المراجعة المستمرة:

تتم عملية المراجعة في هذا النوع على مدار السنة المالية للمؤسسة، إذ أنه عادة ما يتم ذلك بطريقة منتظمة من برنامج عمل مضبوط مسبقاً، نجد هذا النوع من المراجعة في الواقع في المؤسسات كبيرة الحجم و متعددة العمليات أين لا تصعب المراجعة المالية من تحقيق أهدافها، ولهذا النوع من المراجع مزايا أهمها¹:

- توفير الوقت الكافي للمراجع من أجل التوسع في نطاق الفحص وزيادة حجم الاختبارات الممكنة للقيام بعمله على وجه الدقة؛
- يسهل هذا الأسلوب من عرض القوائم المالية الختامية المصادق عليها في وقت مبكر من السنة المالية، وهذا من خلال قيام المراجع بعملية المراجعة خلال السنة الشيء الذي يمكنه من إبداء رأي في محايد في الوقت المناسب؛
- إمكانية اكتشاف الأخطاء والتلاعبات أولاً بأول مما يساعد على اقتراح سبل العلاج في الوقت المناسب، وطرق تفاديها وعدم حدوثها في المستقبل؛
- إن وجود مراجع باستمرار في المؤسسة له آثار نفسية على عمال المؤسسة وإدارتها من شأنه أن يقلل و بقدر كبير من الوقوع في الأخطاء و يقلل أو يمنع القيام بالتلاعبات وهذا خشية من اكتشاف الأمر بسرعة؛
- هذا الأسلوب يقلل من أخطاء عملية المراجعة لأنها تتم دون أي ضغط أو إرهاق موسمي.
- ورغم أهمية المزايا المتوفرة في هذا النوع من المراجعة إلا أنه يوجد بعض العيوب لابد من ذكرها وهي²:
- إن مراجعة العمليات قبل الإقفال باستخدام هذا النوع من المراجعة قد يساعد العاملين أو الإدارة في المؤسسة لإعادة تعديلها بعد مراجعتها؛
- قيام كافة الاختبارات في أوقات متقاطعة قد يترتب عليه سهواً في عدم مراجعة بعضها، لأن المراجع سيقوم بعملية الاختبارات في أوقات متعددة؛
- ظهور ثم تطور لصداقات أو علاقات شخصية بين القائمين بعملية المراجعة والموظفين نظراً للوقت الطويل المستغرق وكثرة تواجد المراجع في المؤسسة مما يؤثر ذلك على حياد واستقلالية المراجع و نشأة عاطفة أو مصلحة تؤثر على رأي المراجع الذي يجب أن يتصف بالحياد؛

1 عبد الفتاح الصحن، وآخرون، مرجع سبق ذكره، ص 48.

2 محمد التهامي طواهر، مسعود صديقي، مرجع سبق ذكره، ص 26.

- تكرار الزيارات واستمرارها من قبل المراجع إلى المؤسسة يؤدي إلى إرباك الموظفين عند أداء وظائفهم وكذا التعطيل المستمر لعمل موظفي المديريات محل المراجعة.

ب- المراجعة النهائية:

- إن ما يميز هذا النوع من المراجعة هو أنها تتم بعد انتهاء السنة المالية و بعد الانتهاء من إعداد الحسابات و البيانات الختامية، ولهذا النوع من المراجعة مزايا جاءت على أنقاض عيوب المراجعة المستمرة وهي:
 - التخفيف من احتمال التلاعب والتعديل في الأرقام التي مراجعتها، لأن جميع العمليات قد تم تسويتها وإقفالها؛
 - عدم حدوث ارتباك في العمل داخل المؤسسة وهذا لعدم التردد المستمر على المؤسسة؛
 - عدم إعطاء الفرصة لظهور علاقات شخصية بين المراجع والموظفين مما يضعف حياد و استقلالية المراجع أثناء إبداء رأيه الفني حول ما وجدته نتيجة للفحص؛
 - إن إجراء عملية المراجعة في وقت محدد و مستمر يضعف من احتمالات السهو من جانب المراجعين القائمين على عملية المراجعة.
- وفي المقابل لا يخلو هذا النوع من عيوب فمنها:¹

- فشله في اكتشاف ما قد يوجد بالدفاتر من أخطاء أو غش حال وقوعهما؛
- استغراقه وقتا طويلا قد يؤدي إلى تأخير تقديم التقرير في موعده.
- جرت العادة على أن هذا النوع يصلح للتطبيق في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و يقتصر في غالب الأحيان على مراجعة عناصر القوائم المالية وخاصة الميزانية تدقيقا كاملا تفصيليا و كثيرا ما يطلق عليه "بتدقيق الميزانية".²

سادسا: أنواع المراجعة من حيث الجهة التي تقوم بعملية المراجعة:

من خلال هذه الزاوية يمكن تقسيم المراجعة إلى نوعين:

أ- المراجعة الخارجية؛

ب- المراجعة الداخلية.

سيتم التطرق للمراجعة الخارجية فقط، أما المراجعة الداخلية فسيتم تناولها بالتفصيل في المبحث الثاني.

أ- المراجعة الخارجية:

1 خالد أمين، مرجع سبق ذكره، ص 28

2 نفس المرجع، ص 29

جاء هذا النوع من المراجعة تبعاً للجهة التي تقوم بعملية المراجعة والتي هي جهة خارجية محايدة مستقلة تمام الاستقلال عن المؤسسة، بهدف فحص السجلات البيانات والسجلات المحاسبية والوقوف على تقييم نظام الرقابة الداخلية ثم الخلاص بعد ذلك إلى إبداء رأي فني محايد حول صدق وصحة وسلامة المعلومات المحاسبية الناتجة عن النظام المحاسبي لتلك المؤسسة وذلك لإضفاء عليها صيغة المصدقية بدرجة ما حتى يمكنها بلعب دورها في مساعدة آلية السوق لتعمل وبفاعلية لمصالحه منتجها ومستعملها على حد سواء.¹

المبحث الثاني: ماهية المراجعة الداخلية

المطلب الأول: المراجعة الداخلية تعريفها، أهدافها وأهميتها

أولاً: تعريف المراجعة الداخلية

تعتبر المراجعة الداخلية من أهم الوسائل والطرق التي تستخدمها الإدارة لغرض التحقق من فاعلية الرقابة الداخلية ومختلف النظم الموجودة في المؤسسة ولذلك فالمراجعة الداخلية لها عدة تعريف منها:²

عرف معهد المراجعين الداخليين الأمريكي المراجعة الداخلية بأنها: نشاط تقييمي مستقل يوجد في منظمة الأعمال لمراقبة العمليات المحاسبية والمالية، والعمليات الأخرى من أجل تقديم خدمات وقائية وعلاجية للإدارة داخل التنظيم للقيام بالمسؤوليات المنوطة بها بدرجة عالية من الكفاءة وذلك عن طريق توفير التحليل والتقييم والتوصيات والمشورة والمعلومات التي تتعلق بالأنشطة التي تتم مراجعتها. وعرفت المراجعة الداخلية كذلك على أنها تكون داخل المؤسسة وظيفة مستقلة للتقييم الدوري لصالح المديرية العامة.

أما المعهد الفرنسي للمراجعة والرقابة الداخلية فقد عرف المراجعة الداخلية على أنها نشاط مستقل يهدف إلى إعطاء المؤسسة الضمانات الكافية حول درجة التحكم في العمليات وإعطاء نصائح من أجل القيام بالتحسينات اللازمة والتي تساهم في خلق قيمة مضافة.

ولقد جاء HAMMINI ALLEL بتعريف للمراجعة الداخلية يبين فيه أن المراجعة الداخلية يقوم بها شخص أو أشخاص مؤهلون تابعون تنظيمياً للإدارة العليا ومستقلون عن باقي الوظائف بما فيها المحاسبة والمالية، وهي وظيفة رقابية داخلية ترتبط مباشرة بمدير المؤسسة.

ويمكن تعريف المراجعة الداخلية بشكل عام بأنها نشاط تقييمي داخل المؤسسة لخدمة إدارتها وتقوم بها إدارة داخل المؤسسة تسمى إدارة المراجعة الداخلية، ومجالها عمليات ونظم معلومات وأنشطة وأقسام المؤسسة ككل، وهي أداة من أدوات الرقابة الداخلية فهي تساعد الإدارة على متابعة ومراقبة كافة عمليات وأقسام ومراكز وأنشطة المؤسسة، ومخرجاتها متمثلة في التقرير الذي يقدم لمجلس الإدارة أو لجان المجلس مباشرة والقائم

1 عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن، مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية، جامعة قسنطينة، 2002 عدد 29 ص 19

2 عبد الفتاح الصحن وآخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، مصر 2007/2008، ص 163.164.

بالمراجعة الداخلية هو موظف بالمؤسسة وهو مستقل تنظيمياً فقط ويتحقق هذا الإستقلال بتبعية إدارة المراجعة الداخلية لمجلس الإدارة مباشرة .

ثانياً: أهداف المراجعة الداخلية

من تعريف المراجعة الداخلية يمكن تلخيص الأهداف الأساسية لوظيفة المراجعة الداخلية في تحقيق الأنشطة التالية¹:

1. فحص وتقييم مدى ملائمة تطبيق الرقابة المحاسبية والمالية والتشغيلية عن طريق تقييم نظم الرقابة المختلفة؛
2. التحقق من مدى التزام العاملين بالسياسات والخطط والإجراءات والقوانين والأنظمة ذات التأثير الهام على أعمال المنشأة؛
3. تحديد مدى ملائمة إجراءات المحاسبة عن الأصول ومدى كفاية الحماية والأمان لتلك الأصول؛
4. التحقق من مدى مصداقية وصحة المعلومات وفحص الوسائل المستخدمة في تحديد وقياس وتبويب وتقرير مثل هذه المعلومات؛
5. تقييم مدى كفاءة و اقتصادية استخدام موارد المنشأة والتقرير عن الإنحرافات على المعايير العملية إن وجدت وتحليل وتوصيل ذلك إلى المسؤولين عن اتخاذ القرارات التصحيحية؛
6. تقييم نوعية وجودة الأداء في تنفيذ المسؤوليات المحددة؛
7. التوصية بالتحسينات التشغيلية.

ثالثاً: أهمية المراجعة الداخلية

تظهر أهمية المراجعة الداخلية في العوامل التي ساعدت على نشأتها وتطورها هي :

1. تطور حجم المؤسسات وانتشارها جغرافياً وعلى نطاق واسع مما أدى إلى تباعد المسافة بين الإدارة العليا وبين كافة العاملين؛
2. ظهور الشركات المساهمة وحاجة الجمعية العمومية إلى معلومات لسلامة استثمار أموالها وصحة وعدالة الإفصاح عن البيانات والقوائم والحسابات الختامية المنشورة؛
3. الإستقلال التنظيمي للإدارات ضمن الهيكل التنظيمي وتعدد المستويات الإدارية في المؤسسة مما دفع بالإدارة إلى تفويض السلطات للتأكد من سلامة استعمال السلطات وتحمل المسؤوليات وفقاً للسياسات والنظم والإجراءات المعمول بها.

1 وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر 2010 ص 12 .

4. حاجة المجتمع إلى البيانات والمعلومات المثبتة في التقارير ولأجل التأكد من ذلك لا بد من سلامة نظام التدقيق الداخلي، ومختلف النظم الموجودة في المؤسسة؛
5. انتهاج أسلوب اللامركزية في الإدارة وقد لجأت الإدارة في المؤسسات الكبيرة والمنتشرة جغرافياً إلى تفويض السلطات إلا أنه ما يزال يترتب على تلك الإدارات الإلتزام بالسياسات والإجراءات وتحقيق الفعالية المطلوبة

المطلب الثاني: أنواع المراجعة الداخلية

تنقسم المراجعة إلى قسمين¹: 1- مراجعة إدارية. 2- مراجعة مالية

الفرع الأول: المراجعة الإدارية:

وهي المراجعة التي تشمل فحص الإجراءات الرقابية الخاصة بنواحي النشاطات الأخرى دون الناحية المالية أو المحاسبية لذا فهي تتطلب معرفة السياسات والإجراءات المطبقة في المؤسسة و من المهام التي يتوجب القيام بها ما يلي:

- التأكد من سير برنامج تدريبي للموظفين و العاملين بالشركة و تحديد مدى كفاءة هذه البرامج و اقتراح سبل تطويرها و تحسينها لغرض رفع مستوى الأداء في العمل.
- دراسة و اختبار العمليات التي تمثل النشاطات الإنتاجية من حيث مستوى الكفاءة الإنتاجية و مراقبة الجودة.

الفرع الثاني: المراجعة المالية

و تعني مراجعة العمليات و الوثائق المالية و المحاسبية و الإجراءات المستعملة لتسيير هذا الجانب بالاعتماد على التقنيات التالية:

- تحليل الحسابات و النتائج و استخراج الانحرافات الموجودة؛
- اختبار صحة الوثائق التي تقوم بإعدادها المؤسسة مثل الفواتير و موازين المراجعة؛
- التحقق من الوجود الفعلي للأصول و ذلك باختبار الإجراءات الخاصة باستلام المخزون ، والجرد الفعلي للأصول الثابتة مع التأكد من صحة معالجتها المحاسبية في الدفاتر.

المطلب الثالث: معايير المراجعة الداخلية

توجد الآن معايير خاصة بالمراجعة الداخلية كما توجد منظمات مهنية خاصة بها ، ولكن للأسف مثل هذه المعايير ومثل هذه المنظمات المهنية لم توجد في معظم دول العالم الثالث حتى الان مثل السودان. وتشمل

1 عبد الفتاح الصحن و احمد أنور، الرقابة و مراجعة الحسابات ، مؤسسة الشباب الجامعية، 1989، ص203

المعايير المهنية الحديثة للمراجعة الداخلية الصادرة من مجمع المراجعين الداخليين " Institute of Internal Auditors " IIA على خمسة مجموعات من المعايير تغطي النواحي الرئيسية والوظائف الرئيسية للمراجعة الداخلية هي :

المجموعة الأولى : معايير الاستقلال. Independence

المجموعة الثانية : معايير الحرفية المهنية. Proficiency

المجموعة الثالثة : معايير نطاق العمل (الفحص) Scope of work

المجموعة الرابعة : معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية. Performace of Audit work

المجموعة الخامسة : معايير إدارة قسم المراجعة الداخلية. Management of internal Audit Department

وستعرض لكل مجموعة من المعايير السابقة على النحو التالي:

المجموعة الأولى : معايير الاستقلال: Independence

ويعني استقلال المراجع الداخلي عن الأنشطة التي يقوم بمراجعتها ، ويتحقق الاستقلال عندما يقوم المراجع الداخلي بأداء عمله بحرية freely وبموضوعية objectively ويسمح ذلك للمراجع الداخلي باعطاء رأي غير متحيز ، ويتحقق الاستقلال بناء على الوضع التنظيمي والموضوعية.¹

وتشمل معايير الاستقلال على معايير فرعية وهي :

- المركز التنظيمي : Organizational status يجب ان يتمتع المراجع الداخلي بمكانة تنظيمية تسمح له بالقيام بانجاز الاعمال والمسئوليات الخاصة به بحرية.
- الموضوعية : Objectivity يجب ان لا يرتبط المراجع الداخلي بأداء أي عمل يقوم هو بمراجعتها ، كما يجب ان يكون موضوعياً في حكمه على الاشياء من خلال قيامه بمراجعتها.

المجموعة الثانية : معايير الحرفية المهنية لإدارة المراجعة الداخلية : Professional Proficiency

وتحتوي هذه المعايير على عدد من المعايير الفرعية هي¹:

1 عبد الفتاح محمد الصحن ، محمد السيد سرايا ، شحاته السيد ، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة ، (الاسكندرية :الدار الجامعية 2006 م ، ص266

- التشكيل : Staffing يجب ان تقدم التأكيدات على أن الكفاءة الفنية والخلفية التعليمية للمراجعين الداخليين مناسبة للمراجعات التي يقومون بها.
- المعرفة والمهارات والتدريب : يجب ان يتوافر في قسم المراجعة الداخلية المعرفة والمهارات والتدريب اللازم لتنفيذ مسئوليات المراجعة المناطة به.
- الاشراف : Supervision يجب ان يتوافر الإشراف على تنفيذ المهام في قسم المراجعة الداخلية.
- العلاقات الانسانية والاتصال : يجب ان يتوافر لدى المراجع الداخلي المعرفة والمهارات والقدرات المتعلقة بالعلاقات الانسانية والاتصالات الفعالة والمهارات في التعامل مع الافراد.
- التعليم المستمر: يجب على المراجعين الداخليين المحافظة على المستوى التنافسي لمعلوماتهم الفنية.
- بذل العناية المهنية : أن تبذل القدر الكافي من العناية المهنية أثناء أداء عمليات المراجعة الداخلية.

المجموعة الثالثة : معايير نطاق العمل (الفحص) الميداني: Scope of work

ويتطلب من المراجع دراسة وفحص وتقييم مدى كفاية وفاعلية نطاق الرقابة الداخلية ، ومدى كفاءة أداء المهام والمسئوليات قبل تحديد نطاق العمل وذلك بهدف التحقق من مدى توفر ضمانات وضوابط كافية لتحقيق المنشأه لأهدافها بكفاءة وفعالية ، ومدى تطبيق هذه الضوابط وقدرة المنشأه على حماية أصولها أو إستغلال مواردها المتاحة بكفاءة وفاعلية .

المجموعة الرابعة : معايير أداء وظيفة المراجعة الداخلية: Performance of Audit work

إن عمل المراجع الداخلي لابد ان يشمل تخطيط عملية المراجعة الداخلية ، وفحص وتقييم المعلومات وتوصيل النتائج وعملية المتابعة . وتمثل هذه المعايير شرح لكافة المراحل المختلفة لعملية المراجعة الداخلية والتي تبدأ بعملية التخطيط وتنتهي بعملية المتابعة.²

- التخطيط : يجب أن يقوم المراجع الداخلي بالتخطيط الدقيق لكل عملية مراجعة.
- فحص وتقييم المعلومات: حيث يجب على المراجعين الداخليين جمع وتحليل وتفسير المعلومات والحصول على الادلة الكافية التي تؤيد نتائج المراجعة.
- توصيل النتائج : يجب على المراجعين الداخليين التقرير عن نتائج أعمال المراجعة.
- المتابعة : يجب على المراجعين الداخليين القيام بعملية المتابعة للتأكد من إتخاذ الإجراءات الصحيحة المطلوبة على ضوء نتائج المراجعة.

المجموعة الخامسة : معايير ادارة قسم المراجعة الداخلية Management of Internal Audit

Department

1 وجدي حامد حجازي ،دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر و التوزيع 2010 ص24

2 عبد الفتاح محمد الصحن وآخرون ، مرجع سبق ذكره ، ص26

يجب أن يدير مدير إدارة المراجعة الداخلية إدارته بشكل سليم ، حيث ألزم هذا المعيار مدير إدارة المراجعة الداخلية بضرورة القيام بالاتي:

- تحديد الاهداف والسلطات والمسئوليات : يجب ان يكون لدى مدير قسم المراجعة الداخلية قائمة بأهداف وسلطات وصلاحيات ومسؤوليات قسم المراجعة الداخلية.
- التخطيط : يجب ان يقوم مدير المراجعة الداخلية بوضع الخطط المناسبة لتنفيذ المهام المطلوبة من القسم.
- السياسات والإجراءات : ضرورة قيام مدير قسم المراجعة الداخلية بوضع السياسات والإجراءات المكتوبة لتوجيه المراجعين التابعين له في تحديد مسئولياتهم واعمالهم.
- يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج لإختيار الموارد البشرية المطلوبة للقسم وتنمية مهاراتهم.
- المراجعون الخارجيون : على مدير قسم المراجعة الداخلية التنسيق بين جهود المراجعة الداخلية وجهود المراجعة الخارجية.
- جودة الاداء : يجب على مدير المراجعة الداخلية وضع برنامج يهدف الى تقييم أعمال قسم المراجعة الداخلية.

ومما سبق يمكن تصنيف معايير المراجعة الداخلية كالآتي:

- ✓ معايير وصفية : وتهتم بشخصيات المراجعين وصفات الإدارة التي تنفذ المراجعة الداخلية.
- ✓ معايير أداء : وتصف نشاط المراجعة الداخلية وكيفية أداء عملية المراجعة.
- ✓ معايير تطبيقية : وتتميز عن النوعين السابقين حسب طبيعة نشاط عملية المراجعة من حيث النشاط التوكيدي او النشاط الإستشاري المناسب ، ويجب أن يتضمن أيضاً توصيات المراجع بشأن التحسينات الممكنة ووجهة نظر الجهة محل المراجعة في النتائج والتوصيات ، وبعد إصدار التقرير يجب على المراجع متابعة ما تم فيه وذلك للتأكد من انه قد تم اتخاذ الإجراءات المناسبة للتعامل مع نتائج المراجعة .

المبحث الثالث : تنفيذ المراجعة الداخلية

هذا المبحث نأخذ فيه المراجعة الداخلية من حيث التطبيق بحيث سوف نتناول في المطلب الأول منهجية المراجعة الداخلية، أما المطلب الثاني فسوف ندرس فيه مسؤوليات ومهام المراجعة الداخلية، وفي الأخير ندرس أدوات ووسائل المراجعة الداخلية.

المطلب الأول: منهجية المراجعة الداخلية

تكون مهمة المراجعة الداخلية وفق الخطوات التالية:

➤ الفرع الأول: التخطيط الأولي

إن لكل عملية منهجية متبعة ويتوقف نجاح المراجع على دقة العمل المعتمد في المراجعة و على الخطوات التي يجب اعتبارها في إطار تنفيذ مهنة المراجع.

تعتبر مرحلة التخطيط الأولي المرحلة التمهيدية في المراجعة الداخلية وفي هذه المرحلة يقوم المراجع بالإطلاع على المؤسسة وهذا من أجل كسب معلومات عامة وكاملة عن المؤسسة مثل (تاريخ الإنشاء، حجمها، المحيط الذي تتواجد فيه، نظام التسيير) وهذا كله قصد تكوين ملف يدعى بالملف الدائم للمؤسسة ويتضمن معلومات محاسبية ومالية عن المؤسسة، وبعد كل هذا يخرج المراجع الداخلي بخلاصة مبدئية عن المؤسسة ولكي يتم التخطيط الأولي يجب التطرق للخطوات المعتمدة في هذه المرحلة وهي¹:

1- الدراسة الأولية للشركة:

عند بداية العمل أو قيام المراجع الداخلي بعمله الميداني يقوم المراجع الداخلي بدراسة أولية لنشاط المؤسسة وفيه يجب على المراجع أن يتحصل على المعلومات والبيانات عن عمليات الشركة كمستندات ترفق بأوراق المراجعة ، ولكن يمكن أن نلخص ما يجب الحصول عليه كتاريخ النشأة، عقد الشركة، الهيكل التنظيمي، خطوات الإنتاج، أماكن المصانع، الفروع والوحدات، نظام الرقابة الداخلية، السياسات والإجراءات المحاسبية، ويعتبر كذلك تحديد نقاط الضعف والقوة من الجوانب الهامة في الدراسة التمهيدية.

2- إعداد برنامج المراجعة:

من الواضح أن المراجع لا يستطيع القيام بعملية المراجعة في المؤسسة كلها حتى ولو كانت المؤسسة صغيرة مما يتوجب على المراجع أن يستعين بموظفي مكتبه الذين يتلقون التعليمات منه ويستطيع موظفو المكتب القيام بمهمة المراجع وحتى يتسنى للمراجع من مراقبة تنفيذهم لخطة المراجعة وهذا ما يؤدي ويستوجب سير العمل وهو ما يسمى ببرنامج المراجعة ويعتبر برنامج المراجعة خطة تفصيلية للعمل فيتضمن سير العمل اللازم بطريقة مرئية وتظهر العلاقة في كون كل إجراء يتبع الذي يليه وعندما تتم كل خطوة في برنامج المراجعة يقوم المراجع أو مساعديه بالتوقيع أمام العمل الذي تم ذكره والزمن الفعلي الذي تمت فيه العملية.

ويعتبر برنامج المراجعة أداة فعالة ونافعة للتخطيط والرقابة، كذلك يستوجب على المراجع أن يظهر نطاق العمل المطلوب في برنامج المراجعة حتى لا يضيق مساعدي المراجع وقتهم في تفاصيل غير مطلوبة أما الغرض من هذا البرنامج هو إعطاء نموذج عن العمل المراد القيام به .

1 آمال مهارة، عبود ورده، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة ورقلة 2008/2009، ص55ص53

3 توزيع الاختصاصات على هيئة المراجعة بالمكتب:

المقصود هنا تحديد موظفي المكتب الذين يمثلون فريق المراجعة، ولتحديد موظفي المكتب يجب أن تتم دراسة حريصة للظروف المحيطة بكل مهمة، حيث يجب على المراجع التوفيق بين المهارات المطلوبة وكفاءة المراجعة المطلوبة هنا والتي تتطلب أن تتلقى كل مهمة إشرافا فنيا كافيا ويتم توفير الأفراد اللازمين للمراجعة ويجب أن يكونوا مدربين ومؤهلين تأهيلا كافيا ويجب أن يكونوا على معرفة واسعة وإدراك لنظريات المحاسبة وطرق تطبيقها عمليا.

كثيرا ما يترك المراجع عمليات تمر عليه ولا يسأل علما لجهله المبادئ العامة في المحاسبة وفي هذه الحالة يتحمل مخاطرة كبيرة قد تنتهي بنهاية ليست في صالح المراجع ومن المستحيل أن يكون المراجع على معرفة تامة بالمؤسسة وكثيرا ما تقابله عمليات لها طابع فني ليس عنده معرفة تامة بها وفي هذه الظروف فإن على المراجع أن يسأل في صورة ذكية حتى يحصل على المعلومات اللازمة وإجابات واضحة، وبالتالي يستطيع أن يحكم وينفذ العملية التي قبلها أثناء المراجعة.

الهدف من هذه الخطوة هو الإطلاع الكامل والشامل على المؤسسة من طرف المراجع الداخلي والتأقلم معها ولهذه المرحلة أهمية كبرى لأن نجاح أو فشل مهمة المراجع يتوقف على المرور بهذه المرحلة التمهيدية كما أن هدف هذه المرحلة الحصول على كمية أكبر من المعلومات حول المؤسسة وبالتالي تحديد المدة الزمنية لعملية المراجعة.

➤ الفرع الثاني: طريقة أداء المراجعة الداخلية

تتمثل هذه الخطوة في تطبيق إجراءات المراجعة كما تم تحديدها في برامجها والتعديلات التي أدخلت عليها إن وجدت كمرحلة أولى، وتختلف طريقة وأداء المراجع الداخلي تبعا لاختلاف طبيعة نشاط المؤسسة ونوعية المشكلات التي تؤثر على أداء عملياتها والنظام الإداري الذي تسير عليه إدارتها إلا أن هناك عناصر مشتركة في أداء المراجعة وهي¹:

1. التحقق: يهدف التحقق إلى التأكد من مدى صحة العمليات المحاسبية من حيث الدقة المحاسبية وإمكانية الإعتماد عليها في إتخاذ القرارات، ويستلزم التحقق والتفرقة بين الحقائق والآراء حيث أن قوة أي استنتاج تتوقف وتكمن في مدى الإعتماد على هذه الحقائق، وطبقا لذلك فإن التحقق يختص أساسا بالعمليات والحسابات، ويعتبر عاملا مشتركا بين المراجعة الداخلية والمراجعة الخارجية.

2. التحليل: يقصد به الفحص الإنتقادي للسياسات الإدارية وإجراءات الرقابة الداخلية والإجراءات المحاسبية والمستندات والسجلات والتقارير التي تقع داخل نطاق الفحص ويتطلب إجراء مقارنات والربط بين العلاقات مثل الربط بين الاستثمار وعائده ونسبة المصروفات إلى

¹ عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2001، ص 231: 233

المبيعات وإجمالي الأرباح وكذلك التمعن بقصد اكتشاف الأمور الشاذة مثل وجود مبلغ دائن في حساب أصل ما.

3. الالتزام: ويقصد الالتزام بالسياسية المرسومة من طرف الإدارة والقيام بالعمليات وفقا للطرق والنظم والقرارات الإدارية حتى يتحقق الانضباط بالتنظيم .

4. التقييم: التقييم هو التقييم الشخصي الواعي عن مدى كفاية وفعالية السياسات والإجراءات التي تسير عليها الشركة وما لديها من تسهيلات، والتقييم يجعل عمل المراجع الداخلي لا يقتصر على نطاق المراقبة المحاسبية والمالية والتي في العادة يحدد المراجع الداخلي عمله بها إنما إلى نطاق الرقابة الإدارية العامة.

5. التقرير: أي عندما يقدم المراجع الداخلي التقرير الذي يبرز فيه المشكلة وأهميتها وطريقة معالجتها وما توصل إليه من نتائج وتوصيات ويفضل عرض التقرير على المسؤول عن النشاط محل الفحص.

➤ الفرع الثالث: تقرير المراجع

تعد المرحلة الأخيرة في منهجية المراجعة، ونعني بتقرير المراجع ما يقرره بالنسبة ما راجعه أو ما شاهده من دقة وصدق القوائم المالية في المؤسسة ولهذا يكون التقرير مهما للجهات الخارجية والداخلية (مساهمين، مجلس الإدارة) .

أما الركائز الأساسية لإعداد التقرير السليم سندرجها على الترتيب¹:

- (1) يجب أن يكون التقرير مكتوبا في وثيقة ولا يمكن أن يكون شفويا؛
 - (2) يجب أن يكون التقرير موقعا من المراجع ذاته؛
 - (3) يجب أن يكون التقرير مؤرخا حتى يتسنى تحديد الزمن لعملية المراجعة؛
 - (4) يجب أن يكون التقرير بلغة واحدة وغير غامضة ولا يحمل في طياته عبارة تحمل أكثر معنى؛
 - (5) يجب أن يكون التقرير شاملا لأي بيانات أو معلومات يتطلبها القانون الأساسي للمؤسسة
- وإضافة إلى ذلك يجب على التقرير أن يجيب على الأسئلة التالية:

- هل حصل المراجع على كل المعلومات والاحتياجات المطلوبة لأداء عمله على أكمل وجه ؟
- هل المؤسسة تمسك في رأيه حسابات منتظمة لجميع فروعها ؟
- هل الميزانية وجدول حسابات النتائج أعدت وفقا لما ثبت في دفاتر وسجلات المؤسسة ؟
- هل هناك مخلفات لأحكام نظام المؤسسة ؟

1 آمال مهاوة، عبید وردة، مرجع سبق ذكره، ص 58,57

- هل كان إعداد الميزانية وجدول حسابات النتائج وفقا لمبادئ وأسس متعارف عليها ؟
- وإذا كان هناك تحفظات للمراجع فجب أن يشير إليها بحرص و وضوح ودقة، وأن تتم مراعاة الأهمية النسبية للتحفظ فيعرضه تفصيلا أو إجمالا حسب أهميته والواقع أن تقرير المراجع عموما يحتوي على جزئين:
- جزء يتعلق بذكر الحقائق الثابتة وبخصوص نطاق العمل الذي قام به المراجع.
- جزء آخر يتعلق برأيه في القوائم المالية ومدى تعبيره عن حقيقة المركز المالي والنتيجة الصافية، كما يمكن تقسيم تقرير المراجع إلى تقرير نظيف لا يحتوي على تحفظات وآخر يحتوي على تحفظات أي بقبود، وكذلك تقرير المعاكس أي الرأي السلبي، تقرير عدم إبداء الرأي.

المطلب الثاني: مسؤوليات ومهام إدارة المراجعة الداخلية

يتكون قسم المراجعة الداخلية من موظفين تابعين لإدارة مستقلة عن إدارة المؤسسة ولأداء مهامها على أحسن وجه ينبغي مراعاة العناصر التالية في تحديد وضعها ومسؤولياتها داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة¹:

1- الإستقلالية التامة من طرف إدارة المراجعة الداخلية عن باقي الإدارات الأخرى، أي عدم تبعيتها لأي سلطة في المؤسسة، وهذا ما يعزز من قوة إدارة المراجعة إذ يعتبر شرطا ضروريا كي تؤدي هذه الإدارة دورها بكفاءة. تعتبر إدارة المراجعة الداخلية المسؤول المباشر أمام الإدارة العليا، وفي بعض الأحيان يكون هناك قسم للمراجعة الداخلية تحت سلطة الإدارة المالية والتي بدورها تلي مباشرة الإدارة العامة في الهيكل التنظيمي للمؤسسة. كما إن تبعية قسم المراجعة الداخلية للإدارة العليا للمؤسسة يسمح بتنفيذ توصياته بسرعة مما يقوي من مكانه داخل المؤسسة؛

2- تعمل إدارة المراجعة الداخلية بناء على سلطات صريحة، وتكون جميع الإدارات الأخرى على علم تام بحقوقها وسلطاتها المطلقة في مراجعة جميع العمليات والدفاتر والسجلات دون أن تتقيد في ذلك ببرنامج معين، ولا يسند إلى إدارة المراجعة الداخلية أعمال تخص صلاحيات إدارة أخرى، كالشراء والبيع والتسجيل المحاسبي، وذلك حتى لا يجمع المراجع الداخلي بين الأداء والمراجعة في نفس الوقت، ولا يمكن لأي موظف تابع لإدارة المراجعة الداخلية أن يحل محل موظف آخر تابع لإدارة أخرى حتى ولو كان ذلك بصفة مؤقتة؛

3- تقوم إدارة المراجعة الداخلية بالتأكد من تنفيذ السياسة التي تسطرها الإدارة العليا ولا تتدخل في وضع أي سياسة للمؤسسة ولا في مراقبة المديرين.

4- تتم المراجعة الداخلية بعد إتمام العمليات وإجراء القيود اللازمة في الدفاتر.

5- يعمل مدير المراجعة الداخلية بالإشراف على جميع الأعمال التي تتم داخل الإدارة، كما يسعى إلى تحقيق أعلى مستوى كفاءة وفعالية في إدارة أعمال المراجعة مراعيًا الآتي:

1 أبو العلا الحاج حمو، الأطرش عمر، المراجعة الداخلية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ليسانس غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008 ص24

- الإعتماد على الكفاءة والخبرة في ميدان المراجعة عند إختيار الأفراد.
- تقسيم العمل بشكل يضمن الإنسجام بين أفراد إدارة المراجعة الداخلية.
- متابعة أعمال المراجعة وذلك بالتأكد من تنفيذ الإجراءات والخطوات الموضوعية من طرف إدارة المراجعة الداخلية.

المطلب الثالث: وسائل و أدوات المراجعة الداخلية

بعد تعرف المراجع على المعايير المساعدة على تحقيق أهداف المراجعة، ما يبقى عليه إلا اختيار الأدوات المثلى التي تسمح بتطبيق هذه المعايير بصفة صحيحة وكاملة، وفيما يلي أهم أدوات المراجعة الداخلية¹:

أولاً: المعاينة

تزايد حجم وأنشطة المؤسسات جعل من المعاينة وسيلة حتمية لإجراء الإختبارات على أعمال المراجعة، لكون قيام المراجع بفحص كل القوائم المالية والقيود والفواتير والإجراءات أصبح من الأمور المستحيلة في الشركات الكبيرة، إلا أننا نميز بين نوعين من المعاينة:

- 1- **المعاينة الإحصائية:** تعتمد هذه الطريقة على النماذج الإحصائية وقوانين الاحتمالات، ومضمون هذه الطريقة هو تقسيم المجتمع الإحصائي إلى فئات، ويتم اختيار العينة من هذه الفئات، هذه العينة يختار منها مفردات التي تخضع إلى مراقبة معينة وذلك حسب أهداف المراجع والأعمال الموكلة إليه، ثم يقوم بتعميم النتائج على كل المجتمع الإحصائي، هذا الأخير في المراجعة قد يكون: فواتير، قيود محاسبية، أرصدة، أجور.
- 2- **المعاينة غير الإحصائية:** تعتمد بدرجة كبيرة على حدس المراجع، حيث يقوم المراجع الداخلي وبصفة شخصية وباعتماده على كفاءته وخبرته وتجربته المهنية باختيار العينة ويجري عليها أعمال المراجعة، ثم يقوم بتعميم النتائج عليها، هذا دون استعمال أي جداول أو نماذج إحصائية، وغالبا ما تختار هذه الطريقة بحجة أن المراجعة عملية حكمية ترتبط بشكل كبير بالخبرة والتقدير الشخصي.

ثانياً: المعلوماتية

في ظل التطور التكنولوجي وتطور وسائل الإتصال، أصبح من الصعب مواصلة نشاط المراجعة الداخلية يدويا، خاصة بعدما أصبحت جل مصالح المؤسسة تعتمد على النظام الآلي، ولهذا أصبح من بين أهم شروط كفاءة المراجع الداخلي، الإلمام بتقنيات الإعلام الآلي بدءا بتشغيل الحاسوب إلى فهم كيفية سير البرامج المستعملة من طرف المصالح ومراقبتها، وهذا لكون أن مهام المراجع الداخلي ستأخذ حتما لمراجعة خلية الإعلام الآلي داخل المؤسسة، ولهذا كان لزاما عليه التأكد من صحة البرامج المصممة من قبل هذه الخلية، ومدى فعاليتها و مطابقتها للأهداف والنتائج المراد الوصول إليها، حيث تستطيع هذه الخلية تصميم برنامج صحيح إلا أنه لا يتماشى مع أهداف المؤسسة، وهنا يكمن دور المراجع في التأكد من فعاليتها.

1 أبو العلا الحاج حمو والأطرش عمر، مرجع سبق ذكره، ص 17

وحاليا تزخر السوق ببرمجيات نموذجية تكاد تغطي مختلف عمليات الإستغلال في المؤسسة، ومن أهمها برامج المشتريات، الفوترة، الخزينة، تقييم وتسير المخزونات، الإستثمارات، الإهتلاكات والأجور، ومراقبة المراجع الداخلي لهذه البرمجيات تكمن في:

- دراسته لدفتر شروط البرنامج ووثائقه، مع التطلع على مختلف أنواع الرقابة التي يتوفر عليها.
 - إجراء الرقابة حول المعلومات الداخلة والخارجة من هذا البرنامج للتأكد من مدى شمولية وحقيقة المخرجات.
 - الرقابة على طريقة المعالجة التي تخضع لها المدخلات.
 - وضع آليات لأمن وضمان سرية المعلومات المنتجة من طرف البرنامج.
- على المراجع أيضا الأخذ بعين الإعتبار عند التخطيط لمهمته الأخطار الناجمة عن المعلوماتية، سواء كانت المادية منها: السرقة، التخريب، تعطيل الآلات والبرامج، أو الغير المادية: كالتزوير والغش، إفشاء الأسرار والتلاعب بالمعلومات، دون أن ننسى الأخطار الناجمة عن إضراب عمال خلية المعلوماتية عن العمل.
- ويجدر بالإشارة إلى أن وظيفة المراجعة لا تتوفر على برمجيات خاصة بها وهذا لكون المراجعة تعتمد على الحكمية وتجربة المراجع، ومجال الذي يحتوي على برمجيات هو المجال الذي تعتمد فيه المراجعة الداخلية بصفة كبيرة على النماذج الإحصائية والحسابات وهو المعاينة، التي لها برامج عامة خاصة بها. والتطور الحالي والسريع لعالم المعلوماتية، إضافة إلى توسع نطاق عمل المراجع الداخلي، الذي لم يصبح يراجع النظام المحاسبي فقط، أدى إلى ظهور إختصاص جديد في مجال المراجعة الداخلية، وهي "المراجع المعلوماتي" الذي له خبرة في كل من المراجعة بدرجة أولى والمعلوماتية بدرجة ثانية، والحصول على هذه الكفاءة تكون عن طريق الممارسة في الميدان، والإجتهادات الفردية من قبل المراجع الداخلي من أجل القيام بدراسة علم المعلوماتية، حيث حاليا لا يوجد تكوين خاص لهذه المهنة.

ثالثا: اللقاءات وقائمة الإستقصاء

يستفسر المراجع الداخلي أثناء أداء مهمته على الكثير من الأمور الخاصة بنشاط كل مصلحة، هذا ما يقتضي على المراجع تحضير لقاءات مع المسؤولين يقدمون له فيها شروح عديدة شفوية كانت أم كتابية، ولهذا كان من الضروري أن يكون المراجع الداخلي يمتاز باللباقة للعلاقات الكثيرة التي يبنها مع العمال والمسؤولين، والتي تعتبر كمصدر مهم للمعلومات وتستعمل كإحدى وسائل الإثبات.

يدون المراجع الداخلي كل ماتم الحصول عليه في أوراق عمله، أو في المفكرة التلخيصية التي يفترض أن يحملها كل مراجع، ويسجل فيها ملاحظات، من أجل عدم نسيان أي شيء عند قيامه بالتحليل والمراجعة وهذا ما يدخل ضمن المراجع الحصيف.

واللقاءات قد تكون داخل المؤسسة أو خارجها (مقهى، مطعم، حديقة...)، وحتى خارج أوقات العمل (عطلة نهاية الأسبوع والعطل الأخرى)، بشرط أن لا تكون فيها أساليب غير شرعية كالرشوة، وطلب المقابل.

عادة ما تنصب مواضيع اللقاءات على الإجراءات التفصيلية المتعامل بها داخل المصلحة والتي لم يفهمها المراجع، خاصة المتعلقة بالجوانب غير محاسبية، مثل إجراءات الإنتاج، التسويق، المعلوماتية...لخ، إلى جانب النقاط الغامضة، والتعمق في الأعمال محل المراجعة.

أما قائمة الإستقصاء والتي تعرف أيضا بالإستمارة، فهي أكثر أهمية من اللقاءات حيث لا نتصور تقييم لنظام الرقابة الداخلية بدون إستمارة، التي تمثل الخطوة الأولى لعملية التقييم وترسم خطة التقييم لنظام الرقابة الداخلية.

وجرت العادة أن لكل وظيفة رئيسية في المؤسسة إستماراتها، وهي عبارة عن مجموعة أسئلة تمثل الشروط المثالية للسير الحسن لهذه المصلحة، وبالتالي تسمح لنا هذه القائمة من تحديد نقاط القوة والضعف داخل المؤسسة، وبالتالي تركيز تقييم نظام الرقابة الداخلية على نقاط الضعف، وهذه الأسئلة تطرح وكل ما كان الجواب عليها بنعم كلما كان ذلك على العموم مرضيا وإيجابيا، والعكس كلما كان الجواب بالنفي، كلما كان ذلك ضعفا في نظام الرقابة الداخلية. على العموم، أهم الوظائف التي على المراجع الداخلي تحضير لها قائمة إستقصاء هي:

- دورة المشتريات.
- الرواتب والأجور.
- المخزونات ودورة الإنتاج.
- دورة المبيعات.
- الصندوق والبنك.
- أوراق المساهمة والتوظيف المالية.
- الإستثمارات .

وعادة ما تعرض قائمة الإستقصاء في شكل جداول من أربع خانات: واحدة للأسئلة، الإجابة بنعم، الإجابة بلا، الملاحظات.

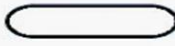
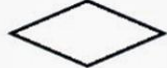
رابعا:رموز شبكة التدفقات

يعتبر من أهم الوسائل التي تستعمل لشرح نظام الرقابة الداخلية قبل عملية المراجعة والذي يسمح بتحديد النقائص والأخطاء، وبالتالي يعتبر وسيلة مهمة لتقييم نظام الرقابة الداخلية هي خرائط التدفق أو شبكة التدفقات. والتي تقوم بوصف الإجراءات المعمول بها داخل المؤسسة، والمعلومات المتبادلة بين المصالح، وذلك عن طريق أشكال أو رموز تبين الوثائق المستعملة وكيفية إنتقالها عبر المصالح، كما تبين بصفة خاصة أنواع الرقابة التي تخضع لها من طرف موظفي تلك المصالح أثناء مرورها بها ومعرفة عيوب ومزايا ذلك جمع أو عدم جمع وظائف متعارضة في شخص واحد، ووجود قيمة مضافة أو عدم وجودها نتيجة تدخل المتدخلين في العملية.

الفصل الأول: الإطار النظري لعملية المراجعة

يجدر بالإشارة أن المراجع مختار بين هذه الطريقة أو كتابة ملخص يصف فيها الإجراءات ومسار الوثائق، غير أن شبكة التدفقات تعتبر الأفضل لكون الملخص يتعذر استعماله عند وصف الإجراءات المعقدة، ولهذا نقول أن الملخص يعتبر مفيداً عند المؤسسات الصغيرة التي لها إجراءات بسيطة، أما المؤسسات الكبيرة ذات الإجراءات المعقدة والمتداخلة والتكرارية النموذجية فهنا لا بديل لشبكة التدفقات، وأهم الرموز المعترف بها والمستعملة في شبكة التدفقات موضحة في الشكل التالي:

الجدول رقم (1.1): جدول للرموز المستعملة في خريطة التدفق.

الوظيفة	الرمز
البداية أو النهاية (Terminal)	
الإدخال أو الإخراج (Input/Output)	
معالجة أو عملية (Process)	
اتخاذ قرار (Decision)	
خطوط اتجاه (Flow Lines)	

خلاصة الفصل:

إن ظهور المراجعة و تطورها حتى وصلت إلى ما هي عليه اليوم كان نتيجة للتطور الاقتصادي و توسع المؤسسات و وظائفها و زيادة درجة تعقيدها و تفرعاتها، مما أدى إلى انفصال الملكية عن الإدارة

و لقد تضمن هذا الفصل أنواع المراجعة الداخلية و أهدافها و تمثل الهدف العام للمراجعة الداخلية في فحص أعمال الغير، و ذلك للحكم على مدى سلامة التنفيذ وفقا للقواعد و التعليمات و الإجراءات المحددة مسبقا و رفع التقرير عن نتيجة الفحص الى من يهمله الأمر، و لتحقيق هذه الغاية التي أنشأت من اجلها هذه المراجعة، فقد قامت هذه المهنة في مجموعة من الفروض و المفاهيم، التي من خلالها تحددت الإجراءات و الخطوات التنفيذية للمراجعة الداخلية، كما انشقت منها المعايير التي تعتبر مرجع و مؤشر لتنفيذ عملية المراجعة بكفاءة و فاعلية .

[الفصل الثاني]

تمهيد

تقوم البنوك التجارية بعمليات متعددة تشمل عمليات القروض، عمليات مالية، وعمليات مع الخارج، هذا التنوع في العمليات يعرضها لمخاطر مختلفة تؤثر سلبا على حسن أدائها وقدر العمليات، خاصة وأن البنوك التجارية تعتمد في تمويلها على نسبة كبيرة من ودائع الجمهور، الأمر الذي يتطلب رقابة داخلية تؤمن التحكم الجيد في مجريات الأمور، وتسمح بتحقيق الأهداف المسطرة،

فالمراجعة البنكية هي ضرورة للسير الحسن للبنوك التجارية على غرار أهميتها ودورها في المؤسسات الإقتصادية. وللتعريف أكثر بالمراجعة البنكية وكذا أهميتها على مستوى البنوك التجارية قسمنا هذا الفصل إلى ثلاث مباحث وكل مبحث إلى ثلاث مطالب:

المبحث الأول: سنتطرق فيه إلى مفاهيم أساسية حول البنك من نشأة و مفهوم و أهمية.

وفي المبحث الثاني: نتناول فيه ماهية القروض مفهومها، آلياتها و مخاطرها.

أما في المبحث الثالث: سنتناول من خلاله آلية الرقابة على عملية منح القروض من خلال تطرقنا الى تقييم المخاطر وبرنامج المراجعة.

المبحث الأول : مفاهيم أساسية حول البنك

المطلب الأول :نشأة و تطور البنوك

كانت البنوك قبل هذا العصر تلعب دور الصراف ..تتعهد الأمانات النقدية إزاء تعهد كتابي تدفعه إلى المودعين¹ ، حيث ظهرت أول صورة من صور البنوك في شكل الصراف الذي كان يودع لديه الناس نقودهم كأمانة حفاظا عليها مقابل اجر يتناسب مع مدة بقاء الوديعة و مبلغها.²

يرجع بعض المؤرخين الأساس في ظهور البنوك إلى الصاغة و تجار الذهب، فنظرا لطبيعة عملهم الذي يتطلب وجود خزائن أمنة لحفظ الذهب و المقتنيات الثمينة فقد كان من الصعب حينها نقل النقود خوفا عليها من السرقة و مخاطر حملها و كان العامة يلجؤون إليهم لحفظ أموالهم و ثرواتهم و ذلك مقابل صكوك أو تعهدات، تثبت لهم حقوقهم المالية فسميت بذلك بنكنوت، و بمرور الزمن أخذت هذه الأحداث تجعل من التعهدات (الوثائق المالية) تحل محل النقود و الأوراق النقدية (الأوراق النائية) و أصبح الناس يزاولون أعمالهم التجارية بهذه التعهدات في الأسواق، و لاحظ أصحاب هذه الدور أن هذه الودائع النقدية تبقى محفوظة في الغالب من غير أن يسترجعها أصحابها لمدة من الزمن، كما وجد الصاغة أن بإمكانهم إصدار هذه الإيصالات كقروض مقابل فائدة على ما في حوزتهم من مقتنيات .

ومند القرن الرابع عشر اتسعت التعاملات التجارية و كثر هؤلاء البنكيين و المرابين، و أدى هذا إلى دخول أشخاص في هذا العمل لا يتسمون بالأمانة و الدقة في تعاملاتهم، و قد سمح بعض البنكيين لزبائنهم بسحب الأموال أكثر مما يملكونه فعلا و دون حدود أو قيود مقابل أرباح و هو ما يعرف بالسحب على المكشوف، حيث يشير استقرار التاريخ البنكي إلى أن مغالاة البنوك في منح الائتمان أفضى بها في النهاية إلى حالة من التعثر البنكي الجزئي أو الكلي (أي الإفلاس)، و توالى هذه الإفلاسات في القرن الرابع عشر و الخامس عشر مما أدى بعد ذلك إلى تدخل الحكومات و التفكير في إنشاء بنوك تجارية و هي التي تعرف الآن، و قد كان أول بنك تم إنشاؤه عام 1587 م في البندقية ثم بعده بنك أمستردام عام 1609 م و بعدها توالى إنشاء البنوك في دول العالم،

و منذ بداية القرن الثامن عشر اخذ عدد البنوك يزداد تدريجيا و كانت غالبيتها مؤسسات يمتلكها أفراد و عائلات، و كانت القوانين تقضي بحماية المودعين بحيث يمكن الرجوع إلى الأموال الخاصة لأصحاب هذه البنوك في حالة إفلاسها. و كان التطور الحاسم في النشاط البنكي هو انتقال البنوك من إقراض ودائع الزبائن إلى الإقراض المجرد (توليد الائتمان)، و بذلك أصبح النظام البنكي مسئولا عن توليد النقود في المجتمع، و بدأت تظهر الأفكار التقليدية البنكية التي تمثلها المدرسة الانجليزية متأثرة بالتقاليد الانجلوساكسونية و بفكر "ادم سميث" (1723-1790) و ترى تلك التقاليد و الأفكار التجارية يجب أن تقتصر في قروضها على المدة القصيرة

¹ محمد مهدي الاصفى تحقيق: احمد ماجد. المعارف العلمية، معهد الدراسات الدينية و الفلسفية، طبعة 4183

² موسوعة مقاتل الصحراء، كما سحبت في 2006/10/26

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

(لا تتجاوز سنة) للمحافظة على السيولة و التعامل عن طريق الأوراق التجارية، و لا ينصرف دور البنوك بالتالي إلى تمويل الاستثمارات طويلة الأجل أو المساهمة في ملكية المشروعات.¹

و يرى أنصار التحليل الماركسي و منهم "سمير أمين" و "كورو" و "فيت وردو" و "فرانك" في إطار ما يسمى نظرية التبعية "dependency theory" أن البنوك في القرن التاسع عشر لم تعد مجرد وسيط في مدفوعات، بل كانت تحتفظ بالمال لأجل الاستثمار في الصناعة و تحول الرأسمال النقدي الى رأسمال صناعي يسمى رأس المال المالي. و لا بد من الإشارة إلى أمرين هامين سادا في السياسة البنكية في بداية القرن العشرين²:

الأول: تدخل الدولة في البنوك بعد الحرب العلمية الأولى، سواء بصورة مباشرة أو غير مباشرة.

الثاني: أصبحت البنوك بعد انتهاء الحرب العالمية الثانية مراقبة في أعمالها، و أضحت ترتسم السياسة التي تفرضها الدولة عليها مادامت تقوم بوظيفة شبه عامة، و طغت على العالم فكرة الإقتصاد الموجه بحيث أصبح المبدأ الأساسي الذي تسير عليه الدول في سياستها الاقتصادية و صار توزيع الاعتماد يجري وفق خطة موضوعة مسبقا

و مع بداية النصف الثاني من القرن العشرين، أخذت الصناعة البنكية تشهد تغييرات متلاحقة يمكن رصدها و تقسيمها إلى أربع فترات و هي :

الفترة (1950-1980) تميزت هذه الفترة بتحسّن الصناعة البنكية و تمرسها خلف حدود جغرافية محمية بالأنظمة و القوانين، التي كانت تحد من المنافسة و تخلق مناخ شبه احتكاري.

الفترة (1980-1990) تميزت هذه الفترة بتراجع دور الوساطة المالية، و هي الفلسفة الأساسية التي قامت عليها فكرة البنوك نتيجة موجة من التحرر المالي العارم، و التي أدت إلى حضور منافسين جدد على جانب الأصول و الخصوم. و بدأت البنوك بتقديم ما يعرف بالخدمات الذاتية للبنوك، و ذلك من خلال آلات الصرف الآلي (ATM) التي تم نشرها.

الفترة (1990-1999) دخلت الصناعة البنكية هذه الحقبة و هي تقوم بنفس العمل التي تعودت عليه و إنما بطريقة أكثر تقدما. و بدأت عمليات تطوير لآلات الصرف الآلي حيث أصبحت تقدم كشف حسابات للزبون و أدخلت مفهوم النقود البلاستيكية الممغنطة متمثلة في بطاقة الائتمان. و ظهور إنشاء ما يعرف بالبنك المحمول الذي يمكن أن يؤدي للخدمة باستعمال الهاتف أو الكمبيوتر المحمول المربوط بشبكة الانترنت، باستخدام النقود الالكترونية لإتمام عمليات الشراء و الدفع عن طريق استخدام برمجيات معينة من أشهرها E-CHASH

الفترة (2000-2008): من خلال برامج الحاسب الآلي المتفوقة، و المخصصة للتعاملات المالية أصبح بإمكان البنك إجراء الصفقات لصالح زبائن بتكاليف اقل كثيرا من تلك التي تتقاضاها شركات بطاقة الائتمان عن طريق استخدام "البطاقة الذكية" وهي بطاقة بلاستيكية مزودة بشريحة Chip حوسبية قادرة على تخزين بيانات

¹ رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية بدون دار نشر، 2000 ص72

² 2المعاملات المصرفية 2007/10/19 extraite 2007/10/19 www.kashiflagetaa.com/moralefat035/01htm

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

تعاادل 500 ضعف ما يمكن أن تخزنه البطاقات البلاستيكية الممغنطة ، وبخلاف ما عليه الحال في النقود الالكترونية التي تعتمد على البرمجيات فقط فانه يمكن استخدام البطاقات الذكية للدفع عبر الانترنت وفي الأسواق التقليدية.

المطلب الثاني: تعريف البنك

كلمة بنك أصلها كلمة ايطالية بانكو وتعني مصطبة وكان يقصد بها في البدء المصطبة التي يجلس عليها الصرافون لتحويل العملة ثم تطور المعنى فيما بعد لقصد بالكلمة منضدة التي يتم فوقها تبادل العملات ثم أصبحت في النهاية تعني المكان الذي توجد فيه تلك المنضدة وتجري فيه المتاجرة بالنقود.¹

أما بالعربية فيقال صرف النقود أي بدلها بنقود سواها و المصرف وجمعها المصارف وتعني المؤسسة المالية التي تتقاضى الاقتراض والإقراض.

فمعظم التعريفات للبنك هي تعاريف وظيفية تركز على وظائف البنك وتهمل هيكله أو تنظيمه وأهدافه و طريقة عمله فيمكن تلخيص عمل البنك بصفة عامة بما يلي:

هو يقبل أموال من الذين لديهم أموال فائضة عن حاجاتهم (وبذلك يكون مدينا بقيمتها) ويعيد تقديمها للآخرين ليستفيدوا منها(و بذلك يكون دائن لهم بقيمتها.) وبعبارة أخرى فإن الأموال التي يقرضها البنك هي أموال الناس الذين أودعوها لديه(ديوان الناس بدمته)وهو عند إعادة تقديم هذه الأموال يكون قد تاجر بها. وهكذا فان البنك في الحقيقة وباختصار يسلم و يستلم الأموال ويستفيد من ذلك.²

إذن البنك هو منشأة تنصب عملياتها الرئيسية لتجميع النقود الفائضة عند حاجة الجمهور، أو منشآت الأعمال أو الدولة بغرض اقتراضها للآخرين و وفق أسس معينة أو استثمارها في أوراق مالية محددة. وهي أيضا تلك المؤسسات المتخصصة في منح الائتمان في المؤسسة عن توفير الائتمان في المجتمع.

وبتعبير آخر فالمصاريف هي المؤسسات التي تخلق الائتمان وتعامل بالنقود بجميع أنواعها، فهي تبادل النقود الحاضرة بوعد بنقود في المستقبل

" البنك هو مؤسسة تمارس تجارة النقود، و تقوم بجمع الودائع و منح القروض و تلعب دور الوسيط في العمليات المالية."

"البنك هو مؤسسة مالية ذات شخصية معنوية أو الهيئة التي تتمتع باستقبال رؤوس الأموال من الأفراد على شكل ودائع لاستغلالها لحسابها الخاص في عمليات الخصم و القرض و العمليات المالية."

البنك هو المؤسسة التي تتوسط بين الطرفين لديهم إمكانيات أو حاجيات متقابلة مختلفة يمكن البنك بتثميرها أو جمعها أو توصيلها أو تنميتها أو تنفيذها للوصول إلى هدف أفضل ربح مناسب.

¹ شاكركزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998 ص 33

² معزوي نصر الدين " التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة. ن.ت لنيل ش: ليسانس، جامعة بومرداس. دفعة 3. ص1

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

أما التعريف الذي نأخذ به فهو التعريف الذي أورده المشرع الجزائري في قانون 90-10 الصادر في 14 أفريل و المتعلق بالقرض و النقد في مادته 331 " البنك هو شخصية اعتبارية التي تتمتع بصفة دائمة كل وظائف البنوك من استقبال الودائع، منح القروض و توفير وسائل الدفع و تسييرها".¹

المطلب الثالث : دور و أهمية البنوك

لعبت البنوك ولا زالت تلعب دورا هاما في التطور الاقتصادي و الاجتماعي- كما أن هذا الدور تبلور و تطور بدوره متأثرا بهذا التطور ولقد تعددت الكتابات التي تشرح و تفسر دور البنوك في التنمية الاقتصادية خاصة من منظور التمويل البنكي. و تقوم البنوك بأدوار رئيسية في عملية التنمية الاقتصادية في البلدان المختلفة، و مساهمة هذا القطاع تتمتع بروابط خلفية و أمامية قوية مع الوحدات الاقتصادية المختلفة تساهم في زيادة نمو هذه القطاعات و تطورها ،

فالبنوك تقوم بتجميع المدخرات و توحيدها و توجيهها نحو قطاعات اقتصادية متنوعة و لعل أهم مدخل اقتصادي يقوم القطاع البنكي يعرضه هو الائتمان ، وعلى الرغم من تركيز نساق البنوك على تقديم الائتمان للنشاطات التجارية إلا أن هذه البنوك تستطيع منح الائتمان غير ملزمة في معظم البلدان ، بما أن الوحدات المالية المختلفة تستطيع أن تنوع أعمالها بين الأسواق المختلفة² هذا و نلاحظ أن البنوك التجارية قد ازدادت أهميتها في ثلاث محاور رئيسية هي³ :

أ. دورها النشط و الفعال في الدول النامية وقدرتها على تمويل مشاريع التنمية الاقتصادية في هذه الدول.

ب. خروجها عن النشاط التقليدي وقيامها بأدوار و مهام حديثة.

ج. دورها في خدمة التجارة الدولية عن طريق شبكة فروعها و مراسليها المنتشرة عبر القارات

عن طريق:

- جذب و تجميع المدخرات و توجيهها نحو الاستثمارات المفيدة التي تعمل على زيادة الإنتاج المحلي.
- قيامها بالاستثمار المباشر رغم جميع الخدمات و التسهيلات المقدمة للقطاع الخاص من قبل الحكومات و البنوك فإن الأفراد لا يزالون يترددون في الاستثمار خوفا من الخسارة.
- قيامها بدور بارز في الأسواق المالية ، بإنشاء أقسام متخصصة للأوراق المالية و لوحظ أنها توسعه بشكل واضح في هذا المجال من حيث:

➤ شراء و بيع الأوراق المالية لحسابها في السوق المالي.

¹ المادة 331 من القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 للنقد و القروض.

² www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page9.hotmail

³ رشيد العصار و رياض الحلبي، نقود و البنوك، طبعة 2010، ص. 72-73

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

- قيامها بدور الوسيط للزبائن في السوق المالي في شراء و بيع الأوراق المالية لتحصيل الأرباح الناتجة مقابل عمولة معينة.
- تقديم خدمات جديدة للزبائن ، ومن خدمات البنكية الحديثة التي تقدمها البنوك التجارية في الوقت الحاضر: بيع و شراء الشيكات السياحية و بطاقة الاعتماد، تأجير الصناديق الحديدية ، البنك الآلي و خدمات الكمبيوتر.
- اتساع نشاطها في تطوير خدمة التجارة الدولية ، كالاتمادات المستندية و الحولات و أسعار العملات و غيرها.

المبحث الثاني : ماهية القروض

المطلب الأول : تعريف القروض ، مصادرها و أهميتها

تعريف القروض

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

هناك عدة تعاريف مختلفة للقروض في مضمونها وفقا لوجهة نظر كل باحث، فالقروض باللغة الإنجليزية يعني credit وهو ناشئ عن عبارة credo في اللغة اللاتينية وهي تركيب إصطلاحين card ويعني باللغة السندسكربتية " ثقة " و Do وهي باللغة اللاتينية " أضع ". وعليه بالمطرح معناه " أضع الثقة ".

تعريف القرض: هو عملية مالية يضع من خلالها المقرض " الدائن " مبلغ مالي تحت تصرف المقترض " المدين " بموجب عقد يتضمن كل من المدة، معدل الفائدة الضمانات، طريقة التسديد

كما تعرف القروض المصرفية بأنها تلك الخدمات المقدمة للعملاء و التي يتم بمقتضاها تزويد الأفراد و المؤسسات في المجتمع بالأموال اللازمة علي إن يتعهد المدين بسداد تلك الأموال و الفوائد.

و من خلال هذه التعاريف نستنتج أن القرض مبني علي مجموعة من العناصر و هي الثقة ، عنصر الزمن ، سعر التسديد ، عنصر المخاطرة.¹

مصادر القرض:

تتمثل في ما يلي:

الإيداعات البنكية : منذ ظهور البنوك الخاصة بالإيداع و التخليص ظهرت الإيداعات البنكية التي تمول النشاطات الجارية المصرفية بحيث تشكل وسائل نقدية.

الورقة المصرفية: هي وسيلة قرض عندما أصدرت علي شكل خصومات بحيث لا تتداول إلا في فترة الخصم ثم تسدد في اجل الاستحقاق.

الحساب البنكي: أن العلاقة بين البنك و الزبون تكون مدونة في وثيقة كشف العمليات و لها قسمين أحدهما للمدفوعات و الآخر للمسحوبات و يسمى الحساب ، بعد كل عملية تقارب ، بين الجانب الدائن و مجموع الجانب المدين.

السوق النقدية : تهدف هذه الأسواق إلى إجراء مفاوضات حول القروض و تتم بتقديم الزبون طلب يحدد مقدار القرض ليتلقى بعدها إشعار بالقبول أو عدم القبول لطلبه.²

أهمية القروض البنكية:

- القرض يسهل تراكم رؤوس الأموال .
- تساعد القروض علي زيادة في استخدام الموارد .
- القروض تزيد من الدخل القومي و زيادة أرباح المنتجين .

¹ حليوش كمال ، تمويل الاستثمارات ، علوم اقتصادية ، جامعة تلمسان ، 2009 ، ص32

² عبد المطلب عبد الحميد ، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها ، الدار الجامعية للطباعة و النشر 2006-01-01 ، طبعة الأولى ، ص1

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

- القروض تحد من الاستثمار الخاص عن طريق رفع سعر الفائدة، وتشكل بذلك عنصر من عناصر الإنكماش الاقتصادي.
 - القضاء على التضخم وذلك من خلال امتصاص الزيادة في القدرة الشرائية المختصة للإستهلاك
 - محاربة البطالة في اتجاه دعم القدرة الشرائية ورفع الطلب الفعلي.
 - القرض يسمح باستعمال أفضل لرؤوس الأموال¹.
 - منع الإكتناز، نحن نعرف أن هذا الأسلوب يعني موارد نقدية معطلة، فعن طريق القروض تتحول المبالغ المكتنزة إلى إيداعات تساهم في عرض رأس المال وبالتالي فتح أبواب الإقتراض وإفادة كل المجموعات الاقتصادية والاجتماعية.
- المطلب الثاني : آليات منح القروض البنكية.

أولاً :مراحل منح القروض البنكية:

أ. مرحلة تكوين الملف:

في هذه المرحلة يتم جمع المعلومات اللازمة الخاصة بالمقترض والقرض ذاته بغية تكوين ملف القرض ودراسته ومنحه، ومن تم تكوين ملف طلب القرض الذي يستعمل الوثائق التالية:

❖ مكونات ملف القرض :

إن الملف النموذجي للقرض يشمل الوثائق التالية: طلب القرض، عقد القرض، مستند الكفالة، وثائق وضعية العميل خلال فترة زمنية معينة أي تبين التطورات الدائنة والمدينة لرصيد الزبون بالبنك.

إن هذه الوثائق تشكل ملف القرض لذلك ينبغي حفظها في ملف خاص يفتح باسم العميل طالب القرض، لكي يشكل فيه بعد الأساس المعتمد عند المتابعة ودراسة طلب القرض ذاته علما بان هذه الوثائق غالبا ما تكون موجودة في جميع أنواع القروض مع بعض الاختلافات البسيطة تبعا لطبيعة القرض ونوعه.

ب. الدراسات القانونية والإدارية:

من خلال هذه الدراسة يتم التأكد والتدقيق حول صحة الوثائق المقدمة وقانونيتها، وسيران نشاطها، مثل سيران السجل التجاري، ونشاط المؤسسة إلى أخرى ، ومدى القانونية المخولة لهم بالإدارة والتعاقد باسم المؤسس أو المتعاقد مع البنك والتأكد من صحة البيانات المحاسبية المقدمة للبنك.

ج. إستعلامات عن العاملين:

¹ رفقة المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر، طبعة الأولى، 1997، ص48

إن البنك يعمل جاهدا على جمع أكبر قدر ممكن من المعلومات حول متعامليه وسمعتهم الائتمانية، وفي هذا الشأن يراعي البنك عند قيامه بالإستعلام عن العميل، محدداً أساسيان، هما الوقت المستغرق في البحث والحصول على المعلومات وتكلفة ذلك البحث، حيث ينبغي عليه أن يحصل على قدر كبير من المعلومات في أقصر فترة ممكنة وبأقل تكلفة في الوقت نفسه، وإلا ضيع على نفسه فرصة توظيف لأمواله قد تكون غاية في الربحية.

إن البنك يهتم جميع المعلومات المتعلقة بعمله ونشاطه، وموقعه أو قوة منتوجه في السوق ومستقبل نشاطه وكذلك مدى توفره على موارد بشرية مؤهلة وكفاءة في مجال نشاطه، إن الأمر يتعدى ذلك ليشمل معلومات خاصة عن العميل ذاته فيما يتعلق بشخصيته من حيث مدى صدقه ونزاهته في معاملاته سواء مع البنوك أو المتعاملين الاقتصاديين الآخرين، ومدى وفاءه بعقوده مهما كان شكلها خاصة تلك المتعلقة بالقروض من جهات مختلفة هناك الكثير من المصادر يمكن إن يحصل منها البنك على معلومات خاصة بعميله وسوف يلجأ إلى أقلها تكلفة وأكثرها منفعة ولعل من أهم المصادر ما يلي:¹

- البنوك والمؤسسات المالية الأخرى: حيث يتم الاتصال بتلك البنوك التي لا تبخل عن البنك فيما يتعلق بالمعلومات التي يطلبها حول العميل (في أوقات قياسية إن أمكن ذلك).
- رجال الأعمال والتجار عامة: حيث عادة ما يكون لدى هذا النوع من المتعاملين معلومات هامة ولا يستهان بها في المجال التجاري والمالي، وذلك ناتج عن كثرة المعاملات فيما بينهم حيث يصبحون مطلعين على أحوال معاملاتهم اليومية وجديتها.
- القوائم المالية المحاسبية: هي أفضل وسيلة استعلامية عن طالب القرض، فإن البنك لا يدخر جهداً في تحليلها بكل دقة بحثاً عن مواطن الضعف ومواطن القوة قصد الوقوف على الوضعية الحقيقية لطالب القرض، حتى يتمكن من اتخاذ القرار المناسب بشأن القرض.
- المقابلات الشخصية: في أكثر من الأحيان خاصة إذا تعلق الأمر بقرض كبير القيمة ولمدة طويلة ينتقل أعوان البنك إلى محل أو المؤسسة المتعاملة لاطلاع أكثر على نشاط العميل، وعادة ما يتم الحصول على معلومات هامة انطلاقاً من هذه الزيارات للعملاء طالبي القروض،
- هناك في بعض الأنظمة البنكية يتم مركزة جميع المعلومات عن طالبي القروض وكذا عن أصحاب القروض (القائمة و المستهلكة) من مختلف البنوك، لدى البنك المركزي الذي ينشأ هيئة مختصة أو مصلحة خاصة بالاستعلامات عن طالبي القروض على المستوى الوطني، والتي مفادها جمع المعلومات من جميع المتعاملين مع البنوك الموجودة على تراب الدولة ككل حتى تكون على علم وعلى اطلاع دائم بطالبي القروض الممارسين (القدماء) وطالبي القروض الجدد، من ثم تعمل على تزويد البنك بالمعلومات الكافية والآنية وفي أقل وقت ممكن متى طلبت منها ذلك، علماً بأنها تركز (البنوك المركزية) على مدى التزامها المتعاملين بتسديد ديونهم عند استحقاقها.

¹ محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2005

د. مرحلة الدراسة الاقتصادية والمالية لملف القرض:

بعدما يتم جمع المعلومات الخاصة بالعمل ذاته، أو بمعلومات متضمنة في البيانات المالية والمحاسبية التي قدمها العميل، تتم عملية الدراسة الاقتصادية والمالية للملف ككل على النحو التالي

- 1) الدراسة الاقتصادية : إن الدراسة الاقتصادية لملف القرض تشمل ما يلي:
 - العامل البشري: فالدراسة تركز على أهم عنصر في الايمان ألا وهو الثقة في العميل المقترض، هذه الثقة تعتمد أساسا على مدى نزاهة والتزام العميل بتعهداته وعقوده اتجاه تعامله في مجال نشاطه مع مرور الزمن.
 - العامل الاقتصادي: وهو يتمثل في دراسة المحيط الاقتصادي الذي يعمل فيه العميل من حيث طبيعة القطاع أو نشاطه سواء على المستوى الوطني أو الدولي، يهدف التنبؤ بمستقبل الأحوال الاقتصادية فيما يتعلق بالقطاع المعني بالقرض.
 - العامل النقدي: دراسة السياسة النقدية العامة للدولة من حيث معدل الفائدة، معدل الخصم وإعادة الخصم وسياسة تأطير القروض ... الخ من السياسات الأخرى التي من شأنها أن تؤثر سلبا أو إيجابا عن نشاط البنك فيما يتعلق بمنح القروض.
 - العامل الاجتماعي: وهو دراسة موقع العميل في مجال نشاطه من النزاعات العمالية والاجتماعية عموما التي من شأنها أن تهدد عرقلة النشاط المزعوم تمويله، وكذا موقعه من ضغوطات السلطات العامة التي يمكن أن تعود سلبا على العميل.
- 2) دراسة المنتج: وهو يتعلق بدراسة طبيعة المنتج هل هو كمال، تنافسي، ضروري، أم هو من النوع الذي يمكن إحلاله، من هنا يأتي عامل السعر لمعرفة القدرة التنافسية لهذا المنتج من حيث التكلفة، الجودة والكمية سواء في السوق الداخلي أو الخارجي.
- 3) دراسة السوق: وهي دراسة تهدف أساسا إلى الوقوف على نتائج أعمال العميل مستقبلا إنطلاقا من التنبؤ بواقع أعماله، وتحديد وزن المؤسسة في السوق ونصيبها في القطاع ككل سواء على المستوى الداخلي أو الخارجي ومدى استيعابها لكل من السوقين، فضلا عن مدى توفرها على الإمكانيات المادية والبشرية القادرة على التوغل في السوق بقوة، ومدى مواكبتها للتكنولوجيا المعاصرة في مجال التسويق بشكل عام، يهدف التيقن من قدرة العميل على زيادة الربحية مستقبلا من خلال الحفاظ أو العمل على زيادة وكسب أسواق جديدة لمنتوجه.
- 4) الدراسة المالية (تحليل الوضعية المالية لطالب القرض): بناءا على الوثائق المالية والمحاسبية، ممثلة في الميزانيات الفعلية أو التقديرية وكذا جداول حسابات النتائج الفعلية أو التقديرية،

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

تتم عملية التحليل والتشخيص للوضع المالي الحقيقية للمؤسسة، من خلال حساب جملة من المؤشرات المالية، التي من شأنها أن تعطي للبنك فكرة واضحة عن الصحة المالية للعميل، واستغلاله المالي وقدرته على الوفاء ومردوديته المالية وربحيته بشكل عام. في هذا المجال هناك الكثير من النسب المالية التي يمكن الاستعانة بها للوصول إلى الهدف المراد لذلك فالبنك يستخدم أقلها عددا وأكثرها دلالة.

ثانيا: خطوات منح القروض البنكية

هناك عدة خطوات تتبع لمنح القرض وهي كما يلي¹ :

- البحث عن القرض وجذب العملاء : حيث انه من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض.
- تقديم طلبات الاقتراض : وتقدم على النماذج والطلبات المعدة لذلك، ويجب أن تكون صالحة لإدخال الحاسب الآلي لتكوين بنك المعلومات.
- الفرز والتصويت المبدئي : وتبدأ عملية الفرز فور تقديم الطلبات التقنية المبدئية للطلبات المقبولة والمستوفاة البيانات، حيث يتطلب استكمال المستندات وتبدأ عملية التحليل الائتماني وإجراء الإعلام في ضوء سياسة البنك وسياسة الدولة.
- التقييم السابق : وتتم فيها وضع نتائج التحليل والإعلام وعمل تقدير على المنافع والتكاليف من منطق معايير التقييم المعترف بها من طرف إدارة البنك والذي يقوم بالتقييم الشخصي على المستوى الإداري عن الشخص الذي قام بالتحليل.
- التفاوض : إن البدائل هي محدد التفاوض التي يجب أن يتم على أساس "أنا أكسب وأنت تكسب" وليس على أساس "أنا أكسب وأنت تخسر".
- إتخاذ القرار والتعاقد: بعد التفاوض تبدأ إجراءات التعاقد دون وضع شروط جديدة، ويكون المستشار القانوني جاهزا بالعقد والتوقيع.
- سحب القرض وتنفيذ الالتزام التمويلي والمتابعة : حيث تبدأ عملية سحب القرض دفعة واحدة أو على دفعات، ويتم تنفيذ الالتزام التحويلي مع متابعة القرض بضمان إلزام العميل بالشروط الموضوعية، ويجب على البنك وضع نظام للمتابعة الدورية.
- إسترداد الأموال : عند استحقاق الأصل والأقساط يتم تحصيل القرض.
- التقييم اللاحق : والتقييم هنا لمعرفة ما إذا كانت الأهداف الموضوعية قد تحققت ومعرفة نقاط الضعف لتفاديها مستقبلا.

¹ عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة مرجع سابق ص 135-136

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

- بنك المعلومات : ومن الواجب إدخال تلك المعلومات في بنك المعلومات في الملفات والسجلات أو وضعها في الحاسب الآلي لاستدعائها والعودة في البداية الأولى التي يتم رسم فيها السياسات ووضع الأهداف والأولويات.

المطلب الثالث : مخاطر منح القروض

إن أغلب المخاطر البنكية تركز أساسا على التحكم أو عدم التحكم للمشاكل المتعلقة بمخاطر القرض (التوقيع)، وذلك مهما كان الضمان المتخذ، فلا يوجد تأمين من كل أخطار القرض. و عموما، تأخذ مخاطر القرض الأشكال التالية:

(1) مخاطر عدم التسديد – Risque de non remboursement-

(2) مخاطر تجميد رؤوس الأموال – Risque d'immobilisation-

(3) مخاطر الخزينة – Risque de trésorerie-

أولا : مخاطر عدم التسديد¹

و ترتبط مخاطر عدم التسديد بالقروض التالية:

⇐ القروض المباشرة : و التي تفرض على المدين تسديد ديونه حسب شروط متفق عليها مسبقا: المبالغ؛ المدة، الخ...

⇐ القروض غير المباشرة، أو قروض بالتوقيع : والتي تمثل ضمان (كفاءة ضمان احتياطي؛ إمضاء) يفرض على المدين الدفع في حالة استعمال هذا الضمان، مع احترام الآجال المحددة.

يعتبر من أخطر المخاطر مقارنة بالأخطار الأخرى و يتمثل في عدم تسديد القرض كليا أو جزء منه من طرف المؤسسة في الوقت المحدد، و يحدد الخطر في هذه الحالة بالنسبة للبنك حسب الودائع المدينة الموضوعة كضمان للبنك حيث لا يمكنه استرداد الأموال ، و يرتبط هذا الخطر أساسا بنشاط المؤسسة، إنشاؤها، و كيفية تسييرها وكذا زبائن المؤسسة و السوق الذي تتحرك فيه

ثانيا : مخاطر التجميد²

ويقصد بها عدم تسديد الزبون للديون المقروضة له في الوقت المحدد فمثلا عندما يوافق البنك على منح القرض للغير حيث أن أصحاب هذه الأموال قد يسحبون من حساباتهم أموال في نفس الوقت، البنك من جهة أخرى قد يمنحها في شكل قروض للغير و بالتالي تعتبر أموال مجمدة بالنسبة لأصحاب الأموال.

¹ احمد الصم، إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع

تسيير جامعة الجزائر 1999 ص 73

² محمد ألوشي، القروض البنكية و المخاطر البنكية، تقييمها و علاجها، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة

الجزائر 2002 ص 87

ثالثا : مخاطر الخزينة

إن مردودية البنك تتركز بقدر كبير على تسيير أمثل للخزينة. فالبنك قد يواجه عمليات سحب متتالية من عملائه، نتيجة وقوع أحداث سياسية أو اقتصادية، و التي تمنع البنك من تغطية قروض العملاء. ولهذا فلا بد من البنك أن يتخذ بعض التدابير الوقائية:

- التخفيض من الودائع غير المنتجة : الصكوك البريدية؛ الصناديق؛ الخ^[2]....
- تسيير الموازنات الخاصة بالدفعات ذات مبالغ معتبرة .
- استعمال الوسائل التي تسمح بإعادة التمويل.
- تحريض أو تشجيع التوظيف الدائن (رفع من عامل الثقة).
- البحث عن أحسن معدلات الفائدة للتوظيف أو التنازل.

المبحث الثالث : آلية الرقابة على عملية منح القرض

المطلب الأول :المراقبة البنكية لمخاطر القرض

إذا أرادت المؤسسة المقرضة ضمان حسن سير وظائفها و نشاطاتها بشكل جيد عليها فقط أن تتبع المراقبة الداخلية للمخاطر على مستوى البنك، و يخضع نظام مراقبة المخاطر لثلاث غايات و هي:

- ضمان المتابعة الشخصية لخطر القرض و الذي يتم بمقابلة الاستعمال الجاري مع المحدودية الممنوحة وهذا الهدف يجعل البنك قادرا على تقليص الخسارة في حالة عجز المدين عن السداد.
- معرفة مقدار الخطر المعرض له قصد تحديد مؤونة له.

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

➤ يتعلق الهدف الثالث بانشغال جديد في البنك و المتمثل في إمكانية ربط المخاطر التي يتعرض لها البنك فيما يخص عملية السوق.

و فيما يلي سوف نتطرق إلى أهم المعايير و الشروط التي تضعها السلطات الوصية على البنوك قصد مراقبتها بصرامة بخصوص مخاطر القرض¹:

الفرع الأول: تحديد سقف المخاطر

ويتعلق بقدرة البنك على تحمل المخاطر إذ من خلاله يتوجب على البنوك إنشاء لجنة تتشكل من أعضاء من المديرية العامة و مجلس الإدارة ليتمكن من اتخاذ قرارات مناسبة و لكن يمكن تحقيق ذلك من خلال إتباع الخطوات التالية:

1. تحليل الخطر:

تقوم لجنة المخاطر بتحليل مستوى الخطر و من ثم ستعتمد إلى تحمله استنادا على بعض العناصر و تتمثل في:

➤ ماهية توجهات و تفضيلات مسيري البنك فيما يخص الخطر و درجة استعدادهم لحماية البنك من الخطر الذي تعرض له.

➤ سهولة دخول البنك لمختلف الأسواق سواءا كانت المالية أو النقدية.

➤ حجم البنك و ذلك أن البنوك الصغيرة تكون عرضة للمخاطر أكثر من البنوك ذات الحجم الكبير.

2. تقييم مكونات الخزينة:

أي معرفة كل من الأصول و الخصوم انطلاقا من تصنيف النسب و تواريخ الاستحقاق التي تعادل تحديد هيكلية الميزانية المثلّى.

الفرع الثاني: تسيير المخاطر

حتى يتمكن البنك من المراقبة الجيدة يقوم بإتباع أساليب في تسيير المخاطر بغية جعل هذه الأخيرة محصورة في المجال المحدد من قبل لجنة المخاطر وتتمثل في :

1. التسيير الهيكلي:

و يتمثل في إحداث التوازن بين مختلف الأصول و الخصوم و يتم الاستدانة عن طريق إقراض الأطراف على مستوى السوق و إذا تمكن البنك من المساواة بين الأصول و الخصوم فانه يحصن نفسه من التعرض للمخاطر.

2. التسيير التقني:

¹ أمال موترفي، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل ، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية ، جامعة الجزائر 2002 ص

و هو يستند بمفهوم تغطية المخاطر بطريقة مباشرة.

3. تخصيص أموال خاصة:

إذا تعرض البنك لأي نوع من المخاطر يلزمه الحصول على أموال خاصة كافية إلا انه لا توجد نشاطات بنكية أكثر تعرضا للمخاطر من نشاطات أخرى و عليه يجب على البنك ان يمنح لفروعه أموالا تتناسب وفقا لطبيعة المخاطر التي تتعرض لها.

المطلب الثاني: تقييم مخاطر القرض

لتقييم مخاطر القرض من طرف البنوك التجارية يجب عليها البحث عن الأسباب التي تؤدي إلى عملية مخاطر منح القروض و تتمثل الأسباب فيما يلي¹:

- سوء تقييم لنوعية القروض الممنوحة .
- تقدير خاطئ للمؤونات المخصصة لتغطية القرض .
- عدم دقة و صحة المعلومات المسجلة في ملفات القرض .
- تسجيل محاسبي خاطئ للعمليات: .
- ضعف التحكم في المخاطر من خلال :
 - غياب سياسة عامة للبنك .
 - التسامح و الليونة في تحديد المسؤوليات .
 - نقص تحليل ملفات القرض حسب المعايير² .
 - عدم متابعة و مراقبة الالتزامات المتنازع فيها .
 - تقدير خاطئ لإمكانات المدين (القدرة على التسديد).
- ضعف التحكم في الإدارة من خلال :
 - سوء التنظيم الداخلي للبنوك .
 - تطبيق إجراءات غير ملائمة مع الأوضاع .
 - التهاون في المطالبة بالضمانات و التأمينات للعقود المبرمة .
 - ضعف المبررات التي تدعم اختيار القرض .
 - عجز نظام المعلوماتية في تحقيق أهداف البنك .
 - تغطية متأخرة للقروض .
 - عدم فعالية نظام المعلومات و مراقبة التسيير .
 - سوء تسيير المحفظة المالية للبنك.

¹ Antoine Sardi : **Audit et inspection bancaire**, Afges, Tome 1, 1993, page 343.

المطلب الثالث:برنامج المراجعة

بناءا على التقييم الأولي للمخاطر، يمكن للمراجع الكشف عن مواطن القوى و الضعف، التي من خلالها يتم تحديد نوعية و مدى اتساع الفحوص و المراقبات و كذا اختيار الوسائل المناسبة، وعلى أساس هذا التحديد يتحصل المراجع على برنامج التدقيق و المراجعة.

الفرع الأول: مفهوم برنامج المراجعة¹ :

برنامج المراجعة عبارة عن خطة عمل المراجع التي يتبعها في مراجعة الدفاتر و السجلات و ما تحويه من بيانات، كما تحتوي هذه الخطة على الأهداف الواجب تحقيقها و الخطوات التي تتخذ في سبيل تحقيق هذه الأهداف و الوقت المحدد لانتها كل خطة و الشخص المسؤول عن تنفيذها، و هذا البرنامج يخدم عدة أغراض منها انه ملخص مل يجب أن يقوم به المدقق من أعمال، وهو أيضا تعليمات فنية تفصيلية يطلب المدقق تنفيذها من مساعديه و على المدقق اخذ إعتبارات في الحساب عند تصميم برنامج المراجعة، حيث يجب عليه وضع النقاط التالية عند تصميمه لبرنامج التدقيق:

- التقيد بنطاق عملية المراجعة كاملة كانت أو جزئية لان لكل منها خطوات معينة كفيلة بتحقيقها.
- مدى كفاية نظام الرقابة الداخلية الموجودة بالمنشأة حيث على ضوء درجة الكفاية يتحدد نطاق عملية التدقيق.
- الأهداف التي يسعى إلى تحقيقها لأن المراجعة وسيلة وليست غاية بحد ذاتها ، فيجب أن يتيح البرنامج تلك الأهداف.
- استخدام وسائل المراجعة التي تمكن المراجع في الحصول على أدلة و قرائن قوية.
- إتباع طرق المراجعة التي تلائم ظروف كل حالة، فكل منشأة لها ظروف خاصة و التي على ضوءها يقوم المراجع بإعداد برنامج المراجعة الملائم.

الفرع الثاني: تنفيذ المراجعة :

أ- مراجعة الوظيفة المحاسبية²

تعتبر المحاسبة مورد أهم المعلومات في البنك، فهي وسيلة حقيقية للتسيير، لذلك فالمحاسبة تحتاج إلى التنظيم و الدقة في تطبيقاتها. فالنظام المحاسبي لا بد أن يتوفر المعلومات اللازمة لتحضير مختلف القواعد المالية و المحاسبية خلال الدورة، فالتحضير الصحيح لها يعطي تبريرا و تدعيما مستمران للحسابات البنكية، مع التأكيد على تطبيق صارم للمبادئ المحاسبية البنكية. فالحسابات العامة للبنك لا بد أن تعكس مجمل المستحقات و غالبا ما يتم عرض هذه الأخيرة في لوائح تنسخها الأجهزة الآلية، بحيث يتساوى مجموع المستحقات مع أرصدة

¹ خالد امين عبد الله مرجع سابق ص210ص211

² سمير بلخضير، نفس المرجع السابق ص50

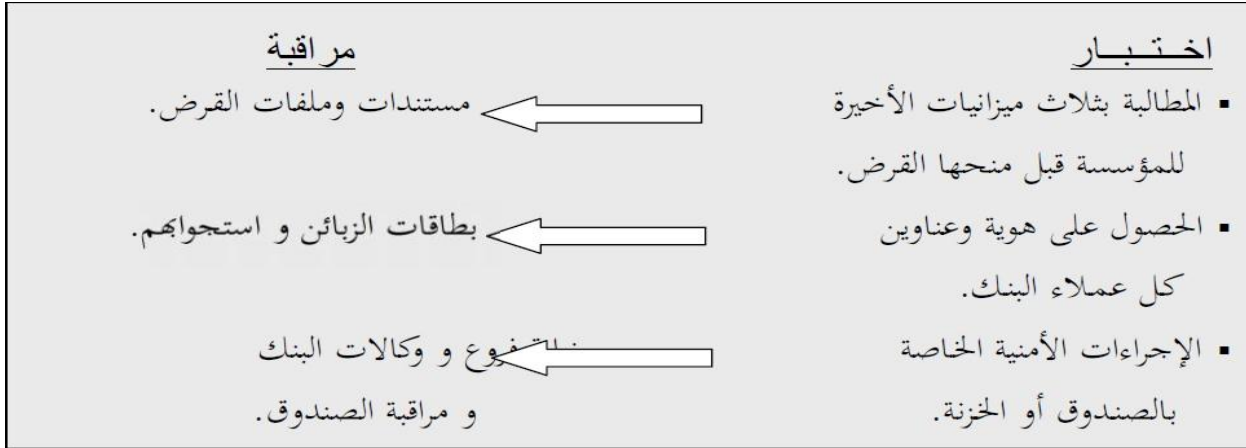
الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

الحسابات العامة للبنك، غير انه قد تظهر فوارق خاصة في حالة وجود تعديلات إما في المحاسبة أو في المستحقات البنكية.

ب- مراجعة وظيفة التسيير: يمكن حصر مراجعة التسيير بما يلي¹ :

مراجعة الاحتياطية Révision préventif

شكل رقم (1.11) : المراجعة الإحتياطية

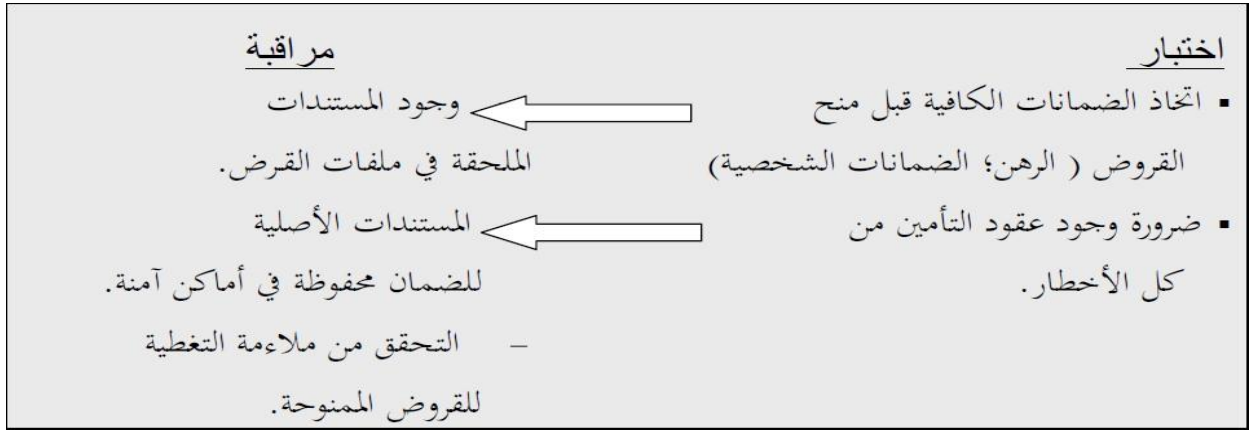


المراجعة الوقائية Révision protective

¹ سمير بلخضير، المراجعة في قطاع البنوك، مذكر ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002، ص149

الفصل الثاني : الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك

شكل رقم (2.11) : المراجعة الوقائية



المراجعة الكاشفة Contrôle détection

شكل رقم (3.11) : المراجعة الكاشفة



خلاصة الفصل

إن خلية المراجعة تحرص على التأكد من السير الحسن لإجراءات الرقابة فتقوم كمرحلة أولى بتقييم مدى ثقة ومصادقية نظام الرقابة الداخلية أي تقيس درجة الثقة التي يمكن منحها للعمليات البنكية وكما هو معلوم أن عامل الثقة بالنسبة للبنك يعتبر شرطا ضروريا لنجاحه. فيتأكد المراجع من ملائمة السياسة البنكية المتخذة اتجاه المخاطر حيث المخاطر المنعدمة لا وجود لها في الأنشطة الفعالة

ويبقى من مهام البنوك هو محاولة التحكم في هذه الأخيرة. وهكذا فإن احتفاظ البنوك بهيكله سليمة وتنفيذ صارم لإجراءات التنظيم واحترام القواعد يسمح لها بالمواجهة لأية تغيرات.

[الفصل الثالث]

تمهيد

أضحى التربص التطبيقي لأمرًا ضروريًا للاتصال المباشر بالعمل الميداني الواقعي والملموس، بهدف التمكن من تدعيم المعلومات النظرية التي تخص موضوع الدراسة. ولأجل بلوغ هذا الهدف ولتوضيح وإظهار المعلومات أكثر وبغية إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي ، إرتأينا أن نأخذ وكالة البنك الوطني الجزائري BNA بوادي رهيو للقيام بالتربص التطبيقي لدراسة دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية. بحيث تطرقنا إلى ذلك من خلال ثلاث مباحث

المبحث الأول : تقديم العينة محل الدراسة.

ذالمبحث الثاني : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية.

المبحث الثالث : النتائج ومناقشتها.

المبحث الأول : تقديم العينة محل الدراسة

المطلب الأول :نشأة البنك الوطني الجزائري وهيكله

الفرع الأول :نشأة البنك الوطني الجزائري

أسس البنك الوطني الجزائري بمرسوم 66-178 بتاريخ 13 جوان 1966 على شكل شركة وطنية تسير بواسطة القانون الأساسي لها و التشريع التجاري و التشريع الذي يخص الشركات ما لم تتعارض مع القانون الأساسي المنشئ لها. على الرغم من أنها أسست على أساس أنها شركة وطنية برأس مال 20 مليون دج ، إلا أن هذه الوضعية أخلت بعض الشيء بمفهوم شركة وطنية ذلك و من خلال المادة السابعة ، سمح للجمهور بالمساهمة في رأس المال بمعدل قدره 5 بالمائة ويمكن أيضا أن يصل إلى حد مبلغ مساهمة الدولة في رأس ماله و الذي أشرنا إليه أعلاه.

و تم وضع حد لهذه المساهمات الخاصة في رأس مال البنك بحلول عام 1970 ، أين تم شراء جميع هذه المساهمات من طرف الدولة ليصبح البنك ملك للدولة ، حسب القانون الأساسي فإن جميع البنك يسير من قبل رئيس مدير عام و مجلس إدارة من مختلف الوزارات و يعمل كبنك ودائع قصيرة و طويلة الأجل و تمويل مختلف حاجيات الاستغلال و الاستثمارات لجميع الأعوان الاقتصادية و جميع القطاعات الاقتصادية كالصناعة ، التجارة ، الزراعة ... الخ كما أنه استخدم كأداة لتحقيق سياسة الحكومة في التخطيط المالي بوضع القروض على المدى القصير و المساهمة مع الهيئات المالية الأخرى لوضع القروض الطويلة و المتوسطة الأجل.

كما انه من الممكن أن يقوم بـ :

- إعطاء ضمانات في مجال الصفقات العمومية.
- تمويل التجارة الخارجية.
- قبول الودائع بكل أشكالها.
- إعطاء قروض و تسبيقات بدون أو بضمانات .
- التدخل في عمل الصرف الآني أو الآجل .
- العمل كمراسل للبنوك الخارجية.
- الإمضاء، خصم و شراء أو أخذ في محفظة كل الأوراق التجارية و كل السندات كسندات الخزينة العمومية... الخ.

و حتى سنة 1982 قام البنك الوطني الجزائري بكل الوظائف كأى بنك تجاري إلا انه كانت له حق الامتياز في تمويل القطاع الزراعي بمد الدعم المالي و القروض و هذا تطبيقا لسياسة الحكومة في هذا المجال.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

في 16 فيفري 1989 أصبح البنك الجزائري مؤسسة عمومية اقتصادية على شكل شركة بالأسهم ،تسير وفقا لقوانين 01-88 و 03-88 و 04-88 ل 12 جانفي 1988 و قانون 119-88 ل 21 جوان 1988 و قانون 177-88 ل 28 سبتمبر 1988 و بالقانون التجاري.

و بقيت تسميته بالبنك الوطني الجزائري و بالاختصار ب و ج و بقي المقر الاجتماعي بالجزائر ب 8 شارع شي غيفارا و حددت مدته ب 99 سنة ابتداء من التسجيل الرسمي بالسجل التجاري.

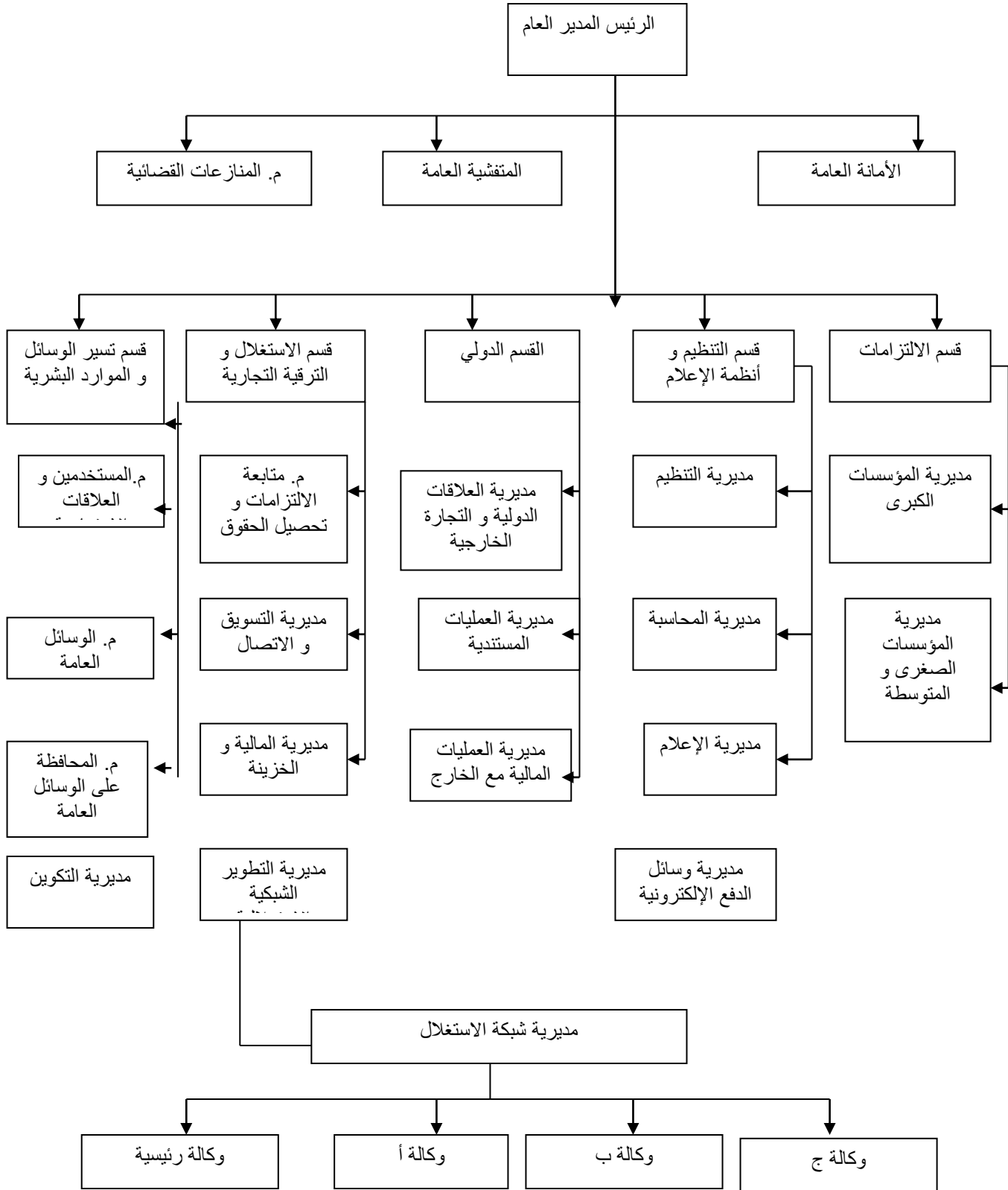
و ينقسم رأسمال البنك الوطني الجزائري و الذي حدد في أول جمعية تأسيسية بمليار دج مقسم إلى ألف سهم ،قيمة كل سهم مليون دج و مقسمة بين :

- 1- حصة من 1 إلى 350 مكتب فيها من صندوق المساهمة " وسائل الإنتاج".
- 2- من 351 إلى 700 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " المناجم ، المحروقات ، الهيدروليك".
- 3- من 701 إلى 900 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات الغذائية".
- 4- من 901 إلى 1000 حصة مكتب فيها من صندوق المساهمة " الصناعات المختلفة".

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

الفرع الثاني الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري

شكل رقم (1.111) : الهيكل التنظيمي للبنك الوطني الجزائري .



المصدر: الطاهر لطرش- تقنيات البنوك-ديوان المطبوعات الجامعية-طبعة 2020

المطلب الثاني : التعريف بالوكالة ، مهامها وأهدافها.

أولاً:التعريف بالوكالة

تتكون شبكة استغلال البنك الوطني الجزائري من 214 وكالة تشرف عليها مجموعات إستغلال، يبلغ عدد الموظفين بالبنك 5000 فرد ينقسم البنك الوطني الجزائري إلى 15 مجموعة إستغلال وهذه المجموعات تنقسم إلى 214 وكالة. ومن بين أحد وكالاته وكالة وادي رهيو، الي تأسست سنة 1984 كمكتب يقوم بتصرفات الأعمال لشركة BCR و مرافقة الشركة في مشاريعها الإستثمارية كما أن القروض كانت آنذاك موجهة فقط للمؤسسات إلى غاية سنة 1990 مقر هذه الوكالة بشارع (تواتي محمد) ، مقابل مركز الشرطة وهي تتكون من 20 عامل وفي ما يلي سوف نتطرق إلى مهام و أهداف الوكالة .

ثانياً:مهام الوكالة

وتتمثل هذه المهام الأساسية في:

- استقبال الودائع المتعلقة برؤوس الأموال من طرف الاشخاص كما أن الوكالة تسمح بتسديد إما نقداً أولاًجل أي عند حلول آجال الاستحقاق وكذلك تصدر وصولات استحقاق وسندات.
 - استقبال عمليات الدفع التي تتم نقداً أو عن طريق الشيك و المتعلقة بعمليات التوطيد domiciliation و التحصيل virement ورسالة القرض و جميع عمليات البنك.
 - تمنح قروض بجميع أشكالها سواء كانت قروض أو تسبيقات بدون ضمانات وذلك من أجل تحقيق نشاطات معينة.
 - تضمن جميع العمليات المتعلقة بالقروض وذلك لحساب مؤسسات مالية أو لحساب الدولة.
 - توزيع رؤوس الأموال للأفراد و مراقبة استعمالها.
 - السهر على المسك الجيد لحسابات الزبائن الداخلية و ضمان مصداقيتها وفعاليتها.
 - السهر على التطبيق الصارم والتنظيم الجيد للتحويلات والإجراءات السارية المفعول المنظمة لعملية الإقتصاد .
 - تسيير العقلاني للميزانية وللإمكانيات البشرية والأجهزة الموضوعة تحت تصرفهم.
- بالإضافة إلى خدمات أخرى متعددة الأنواع:
- كفتح الحسابات و منح الشيكات .
 - خدمة التعهدات أو الاتفاقيات .
 - تأجير الخزائن الحديدية .

ثالثا : أهداف الوكالة

- محاولة التوسع بفتح المزيد من الفروع .
- إدخال تقنيات و وسائل حديثة لمواكبة التقدم التكنولوجي في ظل الإصلاحات النقدية.
- ترقية العمليات المصرفية المختلفة، كمنح القروض و جذب الودائع...إلخ.
- احتلال مكانة إستراتيجية ضمن الجهاز المصرفي.
- لعب دور فعال في إحداث التنمية الاقتصادية

المبحث الثاني : المنهجية والأدوات المستخدمة في الدراسة الميدانية

المطلب الأول : المنهجية و طبيعة المتغيرات

الفرع الأول منهجية الدراسة

انطلاقا من طبيعة الدراسة والأهداف التي تسعى لتحقيقها، وأهمها التعرف على دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية في البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو 276 تم إعتداد المنهج الوصفي بالدرجة الأولى لتحليل المعلومات التي لها علاقة بالموضوع وتصنيفها وتلخيص نتائجها من خلال إخضاعها لأدوات البحث العلمي المعروفة، مع التحلي بالموضوعية والصرامة العلمية، تم جمع المعلومات من مصادر مختلفة لكنها جميعا ترتبط بالموضوع بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، بغرض الوصول إلى معرفة دقيقة لعناصر الإشكالية ، مع منهج دراسة الحالة قصد إسقاط الدراسة النظرية على واقع المؤسسة محل الدراسة وتحليل البيانات والمعلومات المحصل عليها ومن ثم تحديد النتائج المتوصل إليها.

الفرع الثاني طبيعة المتغيرات

تتمثل متغيرات الدراسة في:

أ) المتغير المستقل: يتمثل في وظيفة المراجعة الداخلية التي تتطلب معلومات دقيقة وكفاءة ومهارة المدققين بغرض حماية أصول المؤسسة البنكية.

ب) المتغير التابع: يتمثل في عملية منح القروض البنكية.

وتتمثل العلاقة بين المتغيرين في: مدى تأثير المراجعة الداخلية على عمليات منح القروض البنكية.

المطلب الثاني : الأدوات المستخدمة في الدراسة

الفرع الأول المقابلة و الملاحظة

أولا :المقابلة

لقد تم اعتماد أسلوب المقابلة الشخصية مع الأفراد الذين لهم علاقة بالمراجعة الداخلية لعملية منح القروض البنكية بمختلف مستوياتها ويتمثل الأفراد في:

- أ. المكلف الدراسات :هو الشخص الذي تكون له علاقة مباشرة بالمقترض يقوم بدراسة الملف.
- ب. أعضاء لجنة القرض:التي تراقب الملف وتصادق عليه.
- ج. مدير وكالة البنك الوطني الجزائري رئيسا للجنة القرض.
- د. المكلف بالمتابعة :الذي يقوم بالتدقيق في قانونية الملف من حيث الضمانات وتحقق من المحل

والعتاد...الخ

وهذا للحصول على معلومات أولية، تمكنا من الإجابة عن أسئلة البحث بطريقة صحيحة وسليمة للوصول إلى نتائج دقيقة.

ثانيا:الملاحظة

- ملاحظة جميع التقنيات والمراحل و كيفية مراقبتها داخليا قبل منح القرض وبعد منح القرض ملاحظة مباشرة .
- وكيف تسير عملية المراقبة على عملية المنح بمختلف مستوياته من المكلف بالدراسات، وأعضاء لجنة القرض إلى مدير الوكالة والتحقق من البيانات والنتائج.

الفرع الثاني : الوثائق الإدارية وقائمة الاستقصاء

أولا :الوثائق الإدارية

تتمثل الوثائق في ملف القرض البنكي حيث تم الاطلاع على جميع الوثائق والسجلات المتعلقة به وطرق مراقبته و منحه، والتي يمكن لها أن تفيدنا في الوصول إلى حقائق تكشف كيفية المراجعة الداخلية في البنك الوطني الجزائري.

ثانيا :قائمة الاستقصاء

وهي قائمة تحتوي على مجموعة من الأسئلة، قمنا بطرحها على أفراد مصلحة القروض، لجنة القرض، مدير الوكالة وهذا للتحقق من سير عملية المراجعة، وكذا نظام الرقابة الداخلية في البنك

وتتمثل الأسئلة في:

من هي المصلحة أو القسم أو الشخص المكلف بالمراقبة الداخلية لإجراءات منح القروض البنكية في الوكالة؟

ما هي إجراءات المراجعة الداخلية لمنح القروض البنكية؟

ما الهدف من عملية المراجعة الداخلية على آليات منح القروض البنكية؟

هل توجد قوانين تتم إتباعها لمراجعة آليات منح القروض البنكية؟

متى تتم عملية المراجعة؟ قبل أو بعد منح القرض

من المستفيد من عملية المراجعة الداخلية؟

في حالة اكتشاف خطأ، ما هي الإجراءات التي يمكن أن يتخذها المدقق الداخلي؟

هل يعمل البنك على تطوير وتحسين آليات الرقابة الداخلية لعملية منح القروض؟

المبحث الثالث : النتائج ومناقشتها

من أجل دراسة دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية في البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو 276 قمنا بتتبع عملية التدقيق الداخلي لمنح قرض بنكي للملين بنكيين: الملف الأول قرض استثماري متوسط المدى، الملف الثاني يشمل قرض استغلال قصير المدى.

المطلب الأول: نتائج الدراسة التطبيقية

الفرع الأول: مراحل مراجعة قرض بنكي بالوكالة

يستدعي التدقيق في منح القروض البنكية متابعة سير هذه العملية من تقدم العميل بطلب القرض البنكي ويتم ذلك في مصلحة القرض إلى غاية إصدار القرار من طرف المديرية المختصة بالقبول أو الرفض، وفي حالة القبول يتم متابعة هذا القرض إلى غاية سداذه من طرف مصلحة المتابعة في البنك، وتقوم المديرية بإرسال لجنة لمراقبة مصلحة القروض وذلك باطلاع على بعض الملفات البنكية عشوائيا. ولذلك قمنا بالتقرب إلى المصلحة المختصة في دراسة القروض البنكية بوكالة وادي رهيو وهي مصلحة القروض وتتبعنا مراحل عملة منح القرض

(أ) البحث عن القرض وجذب العملاء حيث انه من المتوقع أن تكون المبادرة من البنك في جذب العملاء والبحث عن القرض لتسويق القروض،

(ب) التفاوض بين المقترض والبنك.

(ج) بعد قبول المقترض لشروط البنك يقوم بتقديم الملف للبنك.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

(د) يقوم المكلف بالدراسات في البنك من مراجعة ومراقبة الوثائق المقدمة من طرف المقترض. حيث يتحقق من : الملف كامل موافق لقوانين الداخلية البنك، وما مدى مصداقية وصلاحيه هذه الوثائق ثم يوقع على وثيقة داخلية في البنك تسمى check list

(هـ) يقوم المكلف بالدراسات بالتحليل المالي للملف واستخراج المؤشرات المالية وتحليلها.

(و) يقوم المكلف بالمتابعة القضائية والمدير بالزيارة الميدانية وذلك من أجل التأكد من صحة المعلومات الواردة في الملف، ويتم كتابة تقرير حول الزيارة.

(ز) عرض الملف والدراسة التي قام بها المكلف بالدراسات على لجنة القرض على مستوى لجنة الوكالة تم يرسل ملف الدراسة (ملف مرفق بدراسة المالية، تحليل المؤشرات المالية، تقرير الزيارات الميدانية، قرار لجنة الوكالة) إلى المديرية الجمهورية للدراسة وإبداء رأى ومن تم إلى المديرية العامة للفصل في قرار النهائي، إما بالقبول أو بالرفض وهذا في آجال 15 يوم الى 03 أشهر من بداية تقديم الطلب حيث تختلف المدة حسب نوع القرض وقيمته.

1. حالة الرفض :يرفض طلب لعدة أسباب: السمعة السيئة، عدم صدق القوائم المالية، الضمانات غير كافية، نقص الشروط اللازمة والخاصة إما بمصلحة البنك أو الخاصة بالإقتصاد ككل وفي هذه الحالة يحق لطالب القرض أن يتقدم بالطعن مرتين: مرة أمام الوكالة المقدم إليها طلب القرض، مرة أخرى على مستوى المديرية العامة.

2. حالة القبول :ترسل المديرية نسخة من الموافقة البنكية إلى الوكالة بناء على ذلك يتم استدعاء طالب القرض من طرف البنك من اجل إعلامه بقرار النهائي للقرض و شروط استغلاله تم يباشر في:

- فتح حساب جاري لدى البنك خاص بمساهمته الشخصية.
- يقوم بتقديم الضمانات العينية أو الشخصية تفاديا لخطر عدم السداد، أو خطر معدل الفائدة (السيولة)، أو خطر عدم قابلية الضمانات للتحويل (القيمة، الوقت)، ويتم رهنها لصالح البنك خلال مدة القرض.

- يقوم العميل بالإمضاء على الاتفاقية البنكية وسند لأمر وجميع الوثائق اللازمة. بعد تأكد البنك بان كل شروط الموافقة البنكية النهائية قد تحققت ينفذ البنك القرض في حساب العميل. وفي اليوم الموالي يسحب المقترض القرض بواسطة شيكات بنكية بعد توقيع السندات للأمر جدول اهتلاك القرض واخذ نسخة منه، يختلف حساب أقساط التسديد من قرض الى آخر حسب نوع القرض ونوع الفائدة بسيطة او مركبة.

يقوم المكلف بالمتابعة القضائية عند وصول الدفعة الأولى للسداد بإعلام المقترض 8 أيام قبل وصول ميعاد التسديد عن طريق إشعار، فإذا لم يسدد ما عليه خلال 03 أيام يرسل له البنك إنذارا، فيلزم العميل بتسديد قيمة الدفعة + عمولة التأخير 2 % مع إظهار أسباب التأخير ، فإذا لم يلتزم العميل ولم يسدد ، يقوم البنك

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

بالغاء جدول الاهتلاك الخاص بالعميل ويجبر على تسديد قيمة الدفعات مرة واحدة + الفوائد وعمولات التأخير كما أن البنك يوقف جميع التعاملات معه مستقبلا لكونه ليس محل ثقة أما إذا تقدم بمبررات تأخيره بوثائق رسمية يكون أمام حالة إعادة الجدولة التي يلجأ اليها البنك قبل اللجوء إلى القضاء.

الفرع الثاني: المراجعة الداخلية لمنح القروض البنكية

تتمثل المهمة الأساسية للمراقبة الداخلية لمنح القرض في البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو في مساعدة المسؤولين العاملين والإدارة العامة على اتخاذ قرارات سليمة لمنح القرض للعميل، بغرض تحقيق أهداف كمية ونوعية، كما يقوم المراقب الداخلي بمتابعة تنفيذ قرار القرض لمنع تجاوز المبالغ المحددة و تفادي الإختلاسات البنكية.

سنحاول من خلال هذا الفرع أن نقوم بعرض كيفية المراقبة الداخلية للملفين بنكيين، بدءا بخطوات منح القرض إلى غاية الإجراءات المتخذة لتحصيله ومن بين الملفات المقدمة تم اختيار الملفين التاليين الموضحين في الجدول:

جدول يوضح عرض الملفان جدول رقم (1.III) : عرض ملفات القرض

البيانات	الملف الأول	الملف الثاني
نوع القرض	قرض إستثماري	قرض إستغلال
الصفة القانونية للمؤسسة	شركة ذات مسؤولية محدودة	شركة ذات الشخص الوحيد
نشاط المؤسسة	استيراد التجهيزات، المواد، والمعدات المرتبطة بقطاع البناء والأشغال العمومية	مؤسسة الأشغال العمومية بمختلف مراحلها
موضوع طلب القرض	قرض متوسط الأجل لاقتناء معدات CMT Equipment بقيمة ثلاثة ملايين دينار جزائري.	السحب على المكشوف découvert لمبلغ خمسة ملايين دينار جزائري. تسبيقات على وضعية الأشغال MDAP لمبلغ عشرون مليون دينار جزائري. كفالات على الصفقات العمومية Caution sur marché لمبلغ مائة مليون دينار جزائري.
الضمانات المقترحة من طرف العميل	رهن العتاد طيلة مدة القرض ضمانات شخصية	رهن لأرض وعقار ملك للمؤسسة رهن لمعدات الأدوات

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة

لمنح القرض قام البنك بالتدقيق في الملفين و ذلك للتقليل من المخاطر المصرفية من خلال:

1- دراسة الملف :تحقق المكلف بالدراسات من إن: الطلب الخطي مؤرخ وموقع متضمنا قيمة القرض. وجود قانون التأسيسي للمؤسسة ؛شهادة منح تطوير الاستثمار بالنسبة لقرض الاستثماري ANDI ، شهادة إخضاع للضرائب والرسوم سارية المفعول خالية من الديون الضريبية؛ شهادة الانتساب إلى الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي؛ فواتير شكلية محلية بتواريخ جديدة موافقة لطلب المؤسسة ؛وجود ميزانيات+جداول حسابات النتائج ل 3 سنوات الأخيرة بقيم معقولة وغير مبالغ فيها ؛وجود نسخة من السجل التجاري ؛ الدراسة التقنية والاقتصادية للمشروع معدة من طرف محاسب معتمد؛ وجود وثائق تثبت الخبرة المهنية لمسير الشركة ؛ وجود مخطط الخزينة والتمويل والأعمال لسنة الحالية في حالة قرض استهلاكي.

في حالة وجود إي نقص يتم إعلام العميل كتابيا أو شفويا لإكمال النقائص في أقرب وقت.

2- دراسة طلب القرض :تتم الدراسة الأولية لصاحب المشروع وذلك من خلال:

- الإستعلام عنه من أطراف متعددة كالبنك المركزي والبنوك الأخرى بأن المؤسسة ليس لها ديون في مؤسسات بنكية أخرى .
- الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة التي تأخذ بعين الاعتبار كل جوانب المشروع، تتضمن هذه الدراسة تحليل مختلف الوثائق الاقتصادية والتقنية التي يحتوي عليها الملف "الميزانيات المحاسبية، القوائم المالية..الخ.
- عند الانتهاء من هذه الدراسة يتم تقديم مخطط دراسة طلب القرض على لجنة القرض والذي يكون مصادق عليه من قبل القائم بالدراسة على مستوى الوكالة.
- تنعقد لجنة القرض التي تتكون عادة من ثلاث أعضاء على رأسهم :مدير الوكالة، بهدف إصدار قرار بمنح القرض إذا لم يتجاوز مبلغ القرض حد معين، أو إبداء رأي اللجنة في حالة ما إذا تجاوز مبلغ القرض هذا الحد.
- تنتهي اللجنة إلى التوقيع على محضر لجنة القرض، حيث تضمن هذا المحضر بالإضافة إلى بعض المعلومات المتعلقة بالزبون الشروط الأولية التي يجب أن يوفرها الزبون (شهادة تأمين ضد المخاطر، التزام بالرهن للعتاد الممول، المساهمة الشخصية ومساهمة، كفالة الضمان الشخصي للأخ).
- كما يتضمن المحضر رأي اللجنة والذي يتمثل في اقتراح الموافقة على منح القرض وتتبع هذه الخطوة الدراسة التقييمية للملف والتي تتم على مستوى المديرية الجمهورية للاستغلال يكون الهدف منها تثبيت الجوانب الإيجابية أو السلبية عن الدراسة التحليلية للملف على مستوى الوكالة.
- بعدها تنعقد لجنة القرض على مستوى المديرية برئاسة المدير من أجل إعطاء القرار النهائي بالموافقة أو رفض منح القرض بناء على نتائج الدراسات السابقة، في هذه الحالة تمت الموافقة على منح القرض بمنحه قرض كما يلي:

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

جدول يبين قرار منح القرض للعميل :

جدول رقم (2.III) : قرار منح القرض .

البيانات	الملف الأول	الملف الثاني
القرض الممنوح	قرض متوسط الأجل لاقتناء معدات CMT EQUIPEMENT بقيمة ثلاثة ملايين دينار جزائري	السحب على المكشوف Découvert لمبلغ إثنان مليون دينار جزائري تسبيقات على وضعية الأشغال MDAP لمبلغ عشرون مليون دينار جزائري كفالات على الصفقات العمومية caution sur marché لمبلغ مئة مليون دينار جزائري
الشروط الواجبة	إيداع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري بالبنك.	إيداع المساهمة الشخصية في الحساب الجاري بالبنك. -توفر مبلغ % 25 من قيمة الكفالة حسن التنفيذ. -تمركز رقم الاعمال لدى الوكالة
الضمانات	- رهن العتاد موثق لصالح البنك طيلة مدة القرض حيث يتأكد البنك من مدى صلاحية هذه الوثيقة بإرسالها الى مجموعة الإستغلال لتصادق على صلاحيتها. - تأمين متعدد المخاطر للعتاد	- وثيقة تأمين متعددة المخاطر. - رهن عقاري موثق لصالح البنك طيلة مدة القرض حيث يتأكد البنك من مدى صلاحية هذه الوثيقة إرسالها الى مجموعة الاستغلال لتصادق على صلاحيتها. - التأمين الشامل للعقار - كفالة تضامنية للشريك الوحيد الرهن على الصفقات العمومية
المدة	خمس سنوات وستة أشهر سماح	سنة واحدة

من إعداد الطالب بالإعتماد على وثائق المؤسسة.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

وفي المرحلة التالية يتم إبلاغ الوكالة بالقرار وإرسال تصريح بمنح القرض المطلوب وتقوم من جهةها الوكالة بإعلام الزبون بالموافقة على منح القرض مع إعلامه أيضا بمختلف مميزات القرض (المبلغ، المدة، نسبة الفائدة...الخ) وكذا مجموعة من الوثائق والشروط وفي هذه الحالة تمثلت فيما يلي:

- بعد تحقيق الشروط المبينة سابقا يستدعى الزبون للتوقيع على إتفاقية القرض، وأخيرا يتحصل الزبون على القرض المطلوب بواسطة شيكات بنكية من حسابه الخاص البنكي.

-عند تنفيذ القرض من طرف مصلحة القروض وذلك بوضع مبلغ المرخص في حساب العميل في اليوم الموالي تظهر هذه العملية في الجرائد اليومية للبنك وهذا ما يستدعي مصلحة المراقبة بالتأكد من سلامة هذه العملية وذلك بالاطلاع على الموافقة النهائية.

-بالنسبة للملف الأول، بعد خمس سنوات من منح القرض أنهى العميل من تسديد كل استحقاقاته اتجاه البنك في الأجل الممنوحة

-أما بالنسبة للملف الثاني، فقد طلب العميل بتوسعة القرض وتمديده لعدم اكتمال أشغاله.

المطلب الثاني : تحليل و مناقشة نتائج الدراسة

الفرع الأول:تحليل النتائج

بعد مراجعة الملفين السابقين، توصلنا إلى استخراج وإستخلاص ما يلي:

أولاً:الملف الأول

-تم منح نفس المبلغ الذي طلبه العميل الأول وسدده في الآجال المناسبة هذا ما يدل على دقة الدراسة التي قام بها البنك.

-شرط البنك على العميل تأمين العتاد طيلة مدة القرض للضمان في حالة حدوث خطر.

-شرط البنك على العميل ضمان شخصي في حالة عدم تسديده للقرض.

-كانت مدة منح القرض مند وضعه للملف حوالي شهرين.

ثانيا :الملف الثاني

-لم يوافق البنك على طلب العميل صاحب الملف الثاني بالنسبة لطلب قرض السحب على المكشوف بقيمة خمسة ملايين ووافق على قيمة مليونين فقط وذلك بناء على مؤشر رقم أعمال.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

- شرط البنك على العميل وثيقة تأمين متعددة المخاطر رهن عقاري موثق لصالح البنك طيلة مدة القرض؛
التأمين الشامل للعقار؛ كفالة تضامنية للشريك الوحيد وذلك لضمان أمواله في حالة عدم التسديد.

- طول مدة دراسة القرض إذ أن القرار راجع إلى المديرية.

أما عموما نلاحظ أن ملف منح القرض البنكي يمر على عدة مراحل وعدة أشخاص، المكلف بالدراسات لجنة القرض وفي الأخير المديرية العامة هذا ما يؤدي إلى دقة إتخاذ قرار منح القرض البنكي وخاصة في المبالغ الكبيرة وذلك للتقليل من المخاطر البنكية، و يشترط مجموعة من الضمانات لخطر عدم التسديد.

الفرع الثاني: مناقشة النتائج

أولا: الملاحظات:

-تنوع صيغ القروض المقدمة من طرف وكالة البنك الو.

-الجو الأخوي يسود بين العمال والتشاور فيما بينهم بالاضافة إلى المراقبة الدائمة والمستمرة للمدير.

-حسن التعامل مع الزبائن وتقديم النصائح والإرشادات اللازمة.

ثانيا: النقائص:

-عدم اكتمال بعض الملفات القروض، وهذا راجع إلى إهمال متطلبات القرض خاصة في حالة المبالغ الضئيلة وقرض دعم تشغيل الشباب ، فغالبا ما نجد ان ملفات هذه القروض (قروض متوسطة الأجل) غير كاملة خاصة من ناحية الضمانات والتأمينات وقد يعود إلى عدم وعي العميل بإجراءات البنكية.

-الوثائق المالية المقدمة من طرف العميل لا تعطي الصورة الصادقة لوضعيته المالية هذا ما يعرقل إتخاذ قرارات صائبة في منح القروض.

-ومن العوائق التي تواجه المراجع الداخلي خلال عملية المراجعة نجد الفوضى في الملفات ، رغم أن البنك الوطني الجزائري ينفق أموالا طائلة لتحديث وتطوير الوسائل البنكية.

-عدم تخصيص مكان آمن لحفظ الضمانات المحصلة.

-طول مدة دراسة الملفات بسبب المركزية في عملية إتخاذ القرارات حيث أي قرار يرجع إلى المديرية العامة.

ثالثا الاقتراحات:

-الحرص الشديد على إكتمال الملفات والاهتمام بكل ملف دون إستصغار إي منها.

-ضرورة توفر كل الوثائق المالية التي تبين الوضعية المالية الحقيقية للعميل، وهذا يساعد في إتخاذ قرارات منح القروض والتقليل من مخاطر عدم التسديد.

الفصل الثالث : الدراسة الميدانية حالة البنك الوطني الجزائري

- احترام آجال معالجة القروض،لذا على البنك أن يعطي الأهمية لإستعمال الوسائل المناسبة من أجل المعالجة السريعة لعمليات القرض مع السهر على إحترام قواعد التقديم والسيطرة على الأخطار.
- ترتيب الملفات ووضعها في أماكن خاصة وهذا يسهل عملية المراجعة
- جمع كل النصوص القانونية في كتاب واحد بحيث هذا الكتيب يساعد المراجع على تأدية عمله بدقة وذلك من أجل الأخطاء المرتكبة.
- تطوير البرامج الآلية الخاصة بالمعالجة أو حفظ عمليات القروض.
- تطوير وسائل الاتصال بين المستويات المختلفة لإيصال المعلومة المناسبة في الوقت المناسب.
- تخصيص مكان أمن تحفظ فيه الضمانات و تحول إلى الجهة المختصة من اجل المصادقة عليها.
- إعلام مصلحة المراجعة بكل قوانين القروض وإجراء دورات تعليمية لهم.
- الحرص على تنظيم الملفات البنكية لتسهيل عملية المراجعة.

خلاصة الفصل

في الأخير يمكن القول أن وكالة البنك الوطني الجزائري لوادي رهيو ملزمة بإتخاذ كل الإجراءات اللازمة لتحسين وسائل التسيير و الرقابة، وكذلك الرفع من الكفاءات العلمية و العملية، وتسطير أهداف عامة و واضحة للجميع أساسها هو إرضاء الزبائن و البقاء و الإستمرار في السوق.

كما يكن أن نستخلص مما سبق أن البنك الوطني الجزائري يعتبر إحدى البنوك الرئيسية المساهمة في تنمية الإقتصاد الوطني نظر لما يقدمه من قروض للمستثمرين على إختلاف أنواعها، حيث تطرقنا في دراستنا إلى إتباع خطوات المراجعة لملفات القرض حيث تقوم مصلحة الدراسات بمراجعة ملفات القرض قبل إتخاذ قرار منحه و تتولى مصلحة القرض متابعة القرض من أجل استعادة أصل القرض و فوائده، و في حالة انقطاع العميل عن تسديد أقساط الدين تلجأ الوكالة إلى تطبيق إجراءات مختلفة لإسترجاع حقوقها.

[الخاتمة العامة]

الخاتمة العامة

تعد البنوك من أقدم المؤسسات المالية الحيوية التي لها دور أساسي في الحياة الاقتصادية وفي توفير متطلبات التنمية باعتبارها أحد محاورها الكبرى، فهي تلعب دور إستراتيجيا في تحقيق أهداف ومكونات السياسة المالية للدولة إذ أنها ساهمت في إنشاء الشركات وتمويلها، حيث أن الائتمان الذي تزوده للإقتصاد يساهم مباشرة في تطوير هذا الأخير وتحقيق التنمية، بالإضافة إلى الهدف الرئيسي المتمثل في تحقيق المزيد من الأرباح، والتي ترتبط أساسا بالتوظيف المستقبلي لأمواله في شكل قروض .

وعلى اثر هذا تفرض على كل المؤسسات بصفة عامة، والبنوك بصفة خاصة الاستغلال الأمثل والسليم للموارد المختلفة ، وعليه فمن الضروري معرفة نقاط القوة ونقاط الضعف في تسيير هذه البنوك حتى تتمكن هذه الأخيرة من تحقيق المردودية والربحية اللازمة، وهذا لا يتحقق إلا بتوفر مراجعة داخلية تضمن بلوغ الأهداف المرجوة.

وقد حاولنا من خلال هذ الموضوع التعرف على دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية وذلك عبر الإجابة عن التساؤلات التي تمثل إشكالية الدراسة، وللإجابة عليها قمنا بتقسيم الدراسة إلى ثلاث أقسام رئيسية الأول كان كتمهيد للأقسام الأخرى فتضمن الجانب النظري الذي تطرقنا فيه إلى الإطار النظري لعملية المراجعة ، القسم الثاني شمل أيضا الجانب النظري بحيث تناولنا فيه الإطار النظري لعملية المراجعة الداخلية في البنوك ، أما القسم الثالث كان للدراسة التطبيقية فقد أردنا تدعيم مضمون هذا الموضوع و التعمق في إشكاليته و الإحاطة بها من جوانبها المختلفة من خلال دراسة حالة إختارنا فيها البنك الوطني الجزائري وكالة وادي رهيو 276 لإنجاز هذا الجانب.

نتائج إختبار الفرضيات :

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج لهذا الموضوع بشقيه النظري والتطبيقي يمكننا اختبار الفرضيات كالتالي

✓ **الفرضية الأولى:** والتي تتضمن أن المراجعة الداخلية هي عملية فحص وتدقيق داخل المؤسسة لإكتشاف نقاط القوة والضعف وذلك بإتباع مجموعة من المعايير وقد تم التحقق من ثبوت صحة هذه الفرضية.

✓ **الفرضية الثانية:** أثبتت الدراسة أن إنعكاسات تطبيق المراجعة الداخلية في البنوك تتمثل في التقليل من المخاطر البنكية و الحد من أثار هذه المخاطر إلى أدنى حد ممكن و هذا ما يتوافق مع الفرضية الثانية.

✓ **الفرضية الثالثة:** من خلال الدراسة الميدانية تبين لنا أن منح القرض البنكية في البنك الوطني الجزائري يمر بمجموعة من المراحل والآليات البنكية.من تكوين للملف و دراسة إلى تحليل و إتخاذ القرار كما تساهم المراجعة الداخلية بالوكالة في التقليل من المخاطر البنكية والحد منها. وهذا ما يثبت صحة هذه الفرضية.

نتائج الدراسة :

من خلال هذه الدراسة تمكنا من الوصول إلى النتائج التالية:

- المراجعة الداخلية من بين الوسائل الأكثر فاعلية في التوجيه والترشيد في عملية إتخاذ القرار لما توفره من معلومات دقيقة و صحيحة حول مختلف العمليات التي تقوم بها مختلف المصالح بالمؤسسة.
- تعتبر دراسات ملفات القروض خطوة أساسية ومهمة في عملية منح القروض بالاعتماد على الطرق الحديثة حاليا.
- وفق البنك الوطني الجزائري إلى درجة معتبرة في جعل المراجعة الداخلية أداة تساعد في عملية إتخاذ قرارات منح القروض.

توصيات الدراسة :

- إحترام الإجراءات التي ترافق عملية منح القروض و الحرص على الحصول على ضمانات فعالة و سليمة قبل خروج الأموال.
- من أجل التقليل من خطر القرض يجب على البنوك أن تحدث تغييرا جذريا في نمط تعاملها مع الزبائن، وتضع حدا للمماطلة، التهاون، و البيروقراطية، غياب روح المبادرة و التعامل الجاف مع الزبائن.
- الإستفادة من التقارير الدورية حول التدقيق والمخاطر التي يتعرض لها البنك
- العمل على جعل نظام الرقابة الداخلية للوكالة أكثر تكاملا و انسجاما من خلال تطوير أنظمتها الفرعية الأساسية المتعلقة بالجوانب الإدارية و المحاسبية ، و المالية و جعلها تتماشى مع طبيعة نشاطه و حجمه و إمكانياته المادية و البشرية.

أفاق الدراسة :

وفي ختام هذا البحث ها نحن نقدم مجموعة من المواضيع التي لعل و عسى أن تكون محل للمعالجة مستقبلا :

- ❖ دور المراجعة الداخلية في التطوير من أداء البنوك.
- ❖ دور أنظمة الرقابة في التحكم بالمخاطر.
- ❖ نظام الرقابة الداخلي وأثره على الهيكل التنظيمي .

قائمة المراجع

الكتب :

- خالد أمين عبد الله علم تدقيق الحسابات الناحية النظرية و العلمية دار وائل للنشر عمان 2000.
 - خالد أمين، التدقيق والرقابة في البنوك، دار وائل للطباعة و النشر والتوزيع 2012-01-01.
 - خالد راغب الخطيب و عليل محمود الرفاعي الأصول العلمية و العملية لتدقيق الحسابات، دار المستقبل للنشر و التوزيع عمان الأردن،...
 - رشيد العصار و رياض الحلبي، نقود و البنوك، طبعة 1، 2010.
 - رفقة المحجوب، المالية العامة، دار النهضة العربية للنشر، طبعة الأولى، 1997.
 - شاكرك القزويني، محاضرات في اقتصاد البنوك، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر 1998.
 - الطاهر لطرش- تقنيات البنوك- ديوان المطبوعات الجامعية- طبعة 2-20
 - عبد الفتاح الصحن و احمد أنور، الرقابة و مراجعة الحسابات، مؤسسة الشباب الجامعية، 1989،
 - عبد الفتاح الصحن و آخرون، أسس المراجعة، دار الشباب الجامعية، الإسكندرية 2003،
 - عبد الفتاح الصحن و آخرون، المراجعة التشغيلية والرقابة الداخلية، الدار الجامعية، مصر 2008/2007.
 - عبد الفتاح محمد الصحن، محمد السيد سرايا، شحاته السيد، الرقابة والمراجعة الداخلية الحديثة، (الاسكندرية: الدار الجامعية 2006.
 - عبد الفتاح محمد الصحن، سمير كامل، الرقابة والمراجعة الداخلية، الدار الجامعة الجديدة للنشر، 2001.
 - عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة عملياتها و إدارتها، الدار الجامعية للطباعة و النشر 01-01-2006، طبعة الأولى.
 - محمد مهدي الاصفى تحقيق: احمد ماجد. المعارف العلمية، معهد الدراسات الدينية و الفلسفية، طبعة 4183.
 - محمود التهامي طواهر، مسعود صديقي المراجعة و تدقيق الحسابات ديوان المطبوعات الجامعية 2005.
 - موسوعة مقاتل الصحراء، كما سحبت في 2006/10/26.
 - وجدي حامد حجازي، دار التعليم الجامعي للطباعة و النشر والتوزيع 2010.
 - وجدي حامد حجازي، أصول المراجعة الداخلية مدخل عملي تطبيقي، دار التعليم الجامعي للطباعة والنشر، مصر 2010.
- الرسائل الجامعية :
- أبو العلا الحاج حمو، الأطرش عمر، المراجعة الداخلية كأداة لتقييم نظام الرقابة الداخلية، مذكرة ليسانس غير منشورة، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2008.

- احمد الصم، إدارة المخاطر المصرفية من خلال التحكم في خطر التسديد، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، فرع تسيير جامعة الجزائر 1999.
- آمال مهاوة، عبید وردة، دور المراجعة الداخلية في إدارة المخاطر في المؤسسة الاقتصادية، مذكرة ليسانس غير منشورة، جامعة ورقلة 2008/2009.
- أمال موترفي، تسيير القروض البنكية قصيرة الأجل، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002.
- حليوش كمال، تمويل الاستثمارات، علوم اقتصادية، جامعة تلمسان، 2009.
- رشدي صالح عبد الفتاح صالح، البنوك الشاملة رسالة ماجستير، منشورة كلية الحقوق، جامعة الاسكندرية بدون دار نشر، 2000
- سمير بلخضير، المراجعة في قطاع البنوك، مذكر ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، جامعة الجزائر، 2002
- عقاري مصطفى، التقارير المالية لمن، مجلة العلوم الاجتماعية و الإنسانية، جامعة قسنطينة، 2002.
- محمد السيد سرايا، أصول وقواعد المراجعة والتدقيق الشامل، كلية التجارة، جامعة الإسكندرية 2005
- محمد ألوشي، القروض البنكية و المخاطر البنكية، تقييمها و علاجها، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2002.
- معزوزي نصر الدين " التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة. مذكرة لنيل ش :ليسانس، جامعة بومرداس.
- Antoine Sardi : **Audit et inspection bancaire**, Afges, Tome 1, 1993,

الأوراق البحثية :

- محمد ياسين غادر، تقييم دور أجهزة الرقابة في المجال تحقيق أهداف عملية المراجعة بشكل عام، نشرة إلكترونية شهرية، المجمع العربي للمحاسبين القانونيين، تشرين أول – كانون أول، 2003

القوانين والمراسيم :

- القانون التجاري للجمهورية الجزائرية المادة 609 .
- المادة 331 من القانون 90-10 الصادر في 14 أفريل 1990 للنقد و القروض.

مواقع الأنترنت :

- المعاملات المصرفية 2007/10/19 extraite 2007/10/19 www.kashiflagetaa.com/moralefat035/01htm
- www.sis.gov.ps/arabic/roya/27/page9.hotmail

الملخص :

تهدف الدراسة إلى معرفة دور المراجعة الداخلية في منح القروض البنكية ، وذلك لأعتبارها أهم مورد للمؤسسة البنكية ، و تمنح إعتمادا على ميكانزمات ومحددات ، بحيث يكون للبنك الحق في القبول ، أو الرفض حسب الشروط و الضمانات المقدمة من طرف الزبون.

لأجل إبراز ضرورة المراجعة الداخلية ، تطرقنا إلى المراجعة بصفة عامة و المراجعة الداخلية بصفة خاصة، كما تناولنا آليات منح القروض وآليات الرقابة على عملية المنح ، و تضمنت الدراسة إسقاط الجانب النظري على الجانب التطبيقي للإلمام بالموضوع ، و الإحاطة به من جوانبه المختلفة . و ذلك من خلال دراستنا الميدانية على مستوى البنك الوطني الجزائري بوكالة وادي رهيو 276.

و خلصنا إلى كون المراجعة الداخلية لعملية منح القروض ، ضمانا للتقليل من المخاطر البنكية ، كما أنها تساعد الإدارة البنكية في الحد من أثار المخاطر إلى أدنى حد ممكن.

الكلمات المفتاحية : التدقيق، المراجعة الداخلية ، الرقابة ، القروض ، البنوك.

Résumé:

L'étude vise à identifier le rôle de l'audit interne dans l'octroi de prêts bancaires, qui est considéré comme la ressource la plus importante pour l'institution bancaire et il est octroyé en fonction de mécanismes et de facteurs déterminants. Afin de mettre en évidence la nécessité de l'audit interne, nous avons abordé l'examen de l'audit en général et l'audit interne en particulier, ainsi que les mécanismes d'octroi de prêts et de supervision du processus d'octroi de subventions, notamment en comparant l'aspect pratique avec l'aspect théorique. Au cours de notre étude de terrain au niveau de la Banque nationale d'Algérie l'Agence de Oued Rhiau 276. On conclut que l'audit interne du processus de prêt est une garantie de réduction du risque bancaire et aide la direction de la banque à minimiser l'impact des risques.

Mots-clés: Audit, Audit interne, Contrôle, Prêts, Banques